

المؤتمر الدولي صحيح البخاري

مقاربة تراثية ورؤية معاصرة.

جامعة ابن خلدون، تركيا

3 - 11 - 2019م

دَعْوَى تأثير الحالة السَّياسِيَّة في تصنيف البخاريِّ
لجامعه الصَّحيح، عرض ونقد

د. نبيل بن أحمد بلهبي^١

مقدِّمة

كثرت الشبهات المعاصرة حول صحيح الإمام البخاري، وتنوّعت أطروحات التيارات المعاصرة في نقد الجامع الصحيح، خاصّة ما يكتبه الشيعة والحدائيون في هذا العصر قصد إسقاط هذا الكتاب من المكانة العالية التي يتمتع بها، ولعلّ أبرز الأطروحات التي تحتاج إلى نقد وتمحيص، ووضعها في الميزان العلمي، الأطروحة التي جاء به المستشرقون وروّج لها الشيعة المعاصرون وأتباع التيار الحدائي، والتي مفادها أنّ صحيح البخاري ليس عملاً علمياً موضوعياً، بل هو كتاب وُضِع تحت ضغط السلطة السياسية التي عاش البخاري تحت ظلها، وأنّ الحالة السياسية السائدة في عصر البخاري كان لها تأثير كبير في وضع هذا الكتاب، بل ذهب بعضهم بعيداً حين صرّح بأنّ الإمام البخاري ما هو إلا خادم مطيع للبلاط، وأنّ اختياره للمتون والرجال الذين يخرج لهم في صحيحه خاضع للميول السياسية للسلطة الحاكمة، وبالتالي فصحيحه الجامع يعبر عن أهواء ورغبات الخلفاء ولا يمثل سنة خاتم الأنبياء محمد ﷺ.

يقول المستشرق (جولد تسيهر): "وللوهلة الأخرى نستنتج أن نَمّة ضغطاً رسمياً مؤرس لا استئصال تلك الأحاديث ولم يستطع البخاري مثلاً أن يطيل في ذكر الأحاديث في مناقب معاوية بالرغم من أنه ليس هناك شك

١ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.

في أن العديد منها وجد في الفترة الأموية، ولكن هذه الأحاديث وغيرها من الأمور التي يظهر فيها الميل للأمويين قُمعت وأزيلت رسمياً".^٢

ثم جاء الحداثيون فقلّدوا المستشرقين في طرحهم هذا من غير نقد ولا تمحيص، فهذا (محمد أركون) أحد أقطاب الحدائثة العربية في هذا العصر يقول: "لقد تعرّض الحديث النبوي لعملية الانتقاد والاختيار والحذف التعسفية التي فُرِضت في ظلّ الأمويين وأوائل العباسيين أثناء تشكيل المجموعات النصّية (كتب الحديث) المدعّوة بالصّححة".^٣

ولم يفوّت الشيعة المعاصرون الفرصة للاستفادة من هذه الفكرة لتوهين مذهب أهل السنّة، وزعزعة الثقة بالقيمة العلمية لهذا الكتاب، فهذا المفكر الشيعي (محمد علي الحلو) يقول: "ومن هنا استطاعت مدوّنتنا البخاري ومسلم أن تجتازا حدود الحديث إلى مدوّنتين قانونيتين ترسم معالم النظام العباسي، والتي صارت فيما بعد باكورة لنظام الحكم الإسلامي وعلى الطراز السلفي..".^٤

والحقيقة أن هذه الدعوى خطيرة تمسّ مصداقية الجامع الصحيح، ومن شأنها أن تهزّ الثقة بالقيمة العلمية لهذا الكتاب لو ثبتت هذه التهمة؛ لأنّها تقضي على صحّة هذا الكتاب جملةً وتفصيلاً، وهذا الذي يريده الحداثيون والشيعة المعاصرون، ليطرحوا بديلهم الجاهز في مقابل السنّة النبوية، فأما الشيعة فيطرحون سنّة أهل البيت بدلاً عن صحيح البخاري، وأما الحداثيون فيطرحون العقل وأهواء الإنسان بدلاً عن السنّة النبوية، للتحرّر من قيود النصوص والانفتاح على مفرزات الحضارة الغربية.

من أجل هذا توجّه البحث في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تاريخ تدوين صحيح البخاري ومدى تأثير الحالة السياسية في تصنيفه، فكان هذا البحث بعنوان: "دعوى تأثير الحالة السياسيّة في تصنيف البخاريّ لجامع الصّحيح، عرض ونقد."

٢ جولد تسيهر، دراسات محمدية، الفصل الثاني ص ٧٥-٧٦.

٣ أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي ص ١٤٦.

٤ الحلو، تاريخ الحديث بين سلطة النص ونص السلطة ص ٣٢٣.

وتكمن إشكالية البحث التي نحاول الإجابة عنها، في تساؤلٍ علميٍّ هو:

١- هل للحالة السياسية في عصر البخاري تأثيرٌ على تصنيف جامعه الصحيح؟

٢- ما مدى تأثير السلطة العباسية - وما تفرّع عنها - على الإمام البخاري في اختيار المتون التي يخرجها، والرجال الذين يحدث عنهم في صحيحه؟

والهدف من هذا البحث: هو وضع هذه الأطروحة المعاصرة حول صحيح البخاري في الميزان العلمي للتأكد من مصداقيتها، ومدى توافقها مع المعطيات التاريخية، وعدم وقوع أصحابها في تناقضات علمية وعقلية، وكشف شيءٍ من الجانب التاريخي لأصحّ الكتب بعد كتاب الله عند أهل السنة والجماعة.

أمّا عن الدراسات السابقة في الموضوع، فلم أفق بعد طول بحث على دراسة علمية متخصصة في مدى تأثير السلطة السياسية في تصنيف الجامع الصحيح، وإنما وقفت على دراساتٍ عامّة حول قضية تأثير السياسة على المحدثين، من ذلك:

١- (المحدثون والسياسية، قراءة في أثر الواقع السياسي على منهج المحدثين) للدكتور إبراهيم بن صالح العجلان، وهي أطروحة دكتوراه متميزة ناقش فيها صاحبها علاقة المحدثين بالسياسية، ومدى تأثيرها في الحديث ورواته، ودافع عن الأحاديث التي ادّعي أنها وضعت تحت ضغط السلطة.

٢- (دعوى تأثير الخلفاء والأمراء في رواية الحديث ومروياتهم)، للدكتورة ساجدة سالم محمد أبو يوسف،

وهي أطروحة دكتوراه ناقشت فيها صاحبها علاقة الروايات الحديثية بالتغيرات السياسية، وعلاقة رواية الحديث بالخلفاء والأمراء.

وهما أطروحتان جيدتان في بابهما تتّسمان بالطابع الشمولي في مناقشة القضية عبر جميع عصور الرواية ومع كثير من المرويات من غير تخصيص،

بينما بحثنا يركز على رأس الهرم - وهو صحيح البخاري - في فترة حكم العباسيين، والتمثيل بمتونه ورجاله دون غيره.

كذلك وجدت إشارات إلى بعض محاور موضوعنا المطروق، في ثنايا بعض الكتب التي وُضِعَتْ للذِّبِّ عن الإمام البخاري وصحيحه، من ذلك:

١ - (إعلاء البخاري، تثبيت مكانة الإمام البخاري وصحيحه من خلال ردِّ الشبهات حولهما)، للباحث عبد القادر بن محمد جلال. تكلم في مبحث من الفصل الرابع عن: دعوى تأثر البخاري بالسلطة في قلة روايته عن أهل البيت.

٢ - (افتراءات شيعية على البخاري ومسلم)، لمحمد عمارة، جعل فيه مبحثاً عن البخاري ومسلم وبني أمية.

أما الجديد الذي يقدمه هذا البحث فهو رؤية علمية معاصرة حول تاريخ تدوين صحيح البخاري وتحديد الإطار الزمني والمكاني الذي صُنِّفَ فيه، ووصف الحالة السياسية والعلمية المصاحبة لتأليفه، وبيان حقيقة التأثير السياسي في عمل الإمام البخاري، كل ذلك في ضوء ما وصلنا من أخباره، وبعد تتبُّع واستقراء سائر المصادر الأصلية وجملة من المصادر الفرعية عن حياة الإمام البخاري، لنصل في النهاية إلى تقديم تصورٍ علميٍّ صحيح مدعَّم بأدلة العقل وشواهد التاريخ لكيفية وضع الإمام البخاري جامعته الصحيح.

ومن أجل تحقيق أهداف هذا البحث، وضعتُ خطة علمية هذا هو ملخصها:

- ١) تاريخ تدوين صحيح البخاري والحالة السياسية المصاحبة له.
- ٢) مدى تأثير السلطة العباسية في تصنيف صحيح البخاري.
- ٣) علاقة الإمام البخاري بالدولة الطاهرية وأثرها في تصنيف صحيحه.
- ٤) مدى تأثير الحالة السياسية في اختيار رجال صحيح البخاري.
- ٥) مدى تأثير الحالة السياسية في اختيار مُتُون صحيح البخاري.

١. تاريخ تدوين صحيح البخاري والحالة السياسية المصاحبة له.

١.١ نبذة عن الحياة العلمية للإمام البخاري.

لا شك أن لكل عمل علمي مميز وناجح تاريخاً وظروفاً انتقل من خلالها العمل من كونه فكرة إلى أن صار مسودة، ثم في الأخير إلى كتاب منقح يحتل مكانة مرموقة بين كتب ذلك الفن، وإن مما يميز صحيح البخاري أنه صنّف على إثر رحلة علمية واسعة جمع خلالها الإمام مادته العلمية ونقحها، فجاء كتابه متيناً في مضمونه ومنهجه، ومن المهم هنا أن نضع القارئ في السياق التاريخي لرحلات الإمام البخاري وتنقلاته، لذلك أذكر أهم المحطات التاريخية لرحلته في شكل (كرونولوجيا) تساعدنا على فهم ما نحن بصددده، فأقول:

الإمام البخاري: هو مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إبراهيم بن المُغيرة بن بَرزُبَة الجُعفي -مولاهم ولاء إسلام- أبو عبد الله البخاري الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث.

في سنة (١٩٤هـ) ولد الإمام البخاري يوم الجمعة الثالث عشر من شوال لهذه السنة، بعد صلاة الجمعة. ° وفي سنة (٢٠٥هـ) ألهم حفظ الحديث في الكتاب، فبدأ طلب الحديث في هذه السنة وهو ابن عشر سنين. ٦ ثم دخل نيسابور لأول مرة سنة (٢٠٩هـ). ٧

وفي سنة (٢١٠هـ) بلغ ستة عشرة سنة فحفظ كُتِب ابن المبارك ووكيع، ثم خرج هو وأخوه وأمه إلى الحج، فرجع أخوه بأمه وتخلّف هو لطلب العلم، ودخل العراق في أواخر هذه السنة. ٨

ثم في سنة (٢١٢هـ) دخل المدينة النبوية وصنّف هناك عند قبر النبي ﷺ كتابه "التاريخ" وهو ابن ثماني عشرة سنة. ٩

٥ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٢ / ٣٢٤.

٦ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٩٣.

٧ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٠٤. وانظر، الذهبي، تاريخ الإسلام: ٦ / ١٤٨.

٨ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٠٠.

٩ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٢ / ٣٢٥.

وفي سنة (٢١٩هـ) كان البخاري في البصرة في مجلس أبي الوليد الطيالسي، حين سمع بمحنة الإمام أحمد وضربه^{١٠} وأقام بالبصرة خمس سنين يصنّف كتبه ويحجّ كل سنة، ودخل بغداد ثمان مرات، كل ذلك يجالس أحمد بن حنبل^{١١}.

وفي سنة (٢٢٨هـ) دخل البصرة مرة أخرى، واحتفى به أهلها، حتّى قال شيخه بُندار: ما قدّم علينا مثل محمد بن إسماعيل^{١٢}.

وفي سنة (٢٤٧هـ) قدّم إلى نيسابور فاحتفى أهلها به أيّما احتفاء^{١٣}. ثم عاد إلى نيسابور سنة (٢٥٠هـ) فأقام بها خمس سنين يحدث على الدوام^{١٤}. وقدّم في السنّة نفسها إلى الريّ^{١٥}.

وفي سنة (٢٥٦هـ) طُرِدَ من بخارى فنزح إلى قرية (خَرْتَنَك) وتوفي هناك في شوال من هذه السنة، عن اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً^{١٦}.

والذي نستخلصه من هذه المحطّات التاريخية أنّ البخاريّ عاش متنقلاً بين البلدان، يجمع الحديث في بلد، ويكتبه في أخرى، ويصنّفه في بلد ثالث، ويؤدّي في بلد فيخرج منه إلى بلدٍ آخر، حاملاً مشاريعه العلمية مدافعاً عن آرائه حتّى توفي غريباً عن وطنه، لا سلطان لأحدٍ على أفكاره.

١. ٢ دوافع تصنيف الإمام البخاري لجامعه الصحيح.

من المهمّ أن نقف على الدافع الحقيقي الذي حمل الإمام البخاري على إخراج صحيحه، وذلك بالرجوع إلى الروايات التاريخية في المصادر الأصلية، وبعد الوقوف على هذه الروايات تبين أنّ الدافع للإمام البخاري

١٠ ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ٤٠٦.

١١ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٢ / ٣٤٣.

١٢ المصدر السابق ٢ / ٣٣٦.

١٣ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٢ / ٣٤٤.

١٤ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٠٤.

١٥ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ١٩١.

١٦ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٦٨.

على تصنيف صحيحه هو هدف علميٌ بحت، الغرض منه خدمة السنة النبوية التي أنفق من أجلها ماله ووقته.

فكان أول ما أنقَدَحَتْ في ذهنه فكرة هذا المشروع العلمي الكبير، عند سماع كلمة في مجلس شيخه إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ)، وقعت في قلبه موقعاً عظيماً فتحمَّس لهذا المشروع، وشرع في جمع مادته العلمية، وتطلبها من مظانها، راحلاً من أجل ذلك إلى الآفاق، قال البخاري: "كنتُ عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي ﷺ، فوقع ذلك في قلبي، فأخذتُ في جمع هذا الكتاب -يعني: كتاب الجامع-"^{١٧}.

ووافق هذا الأمر رؤيا رآها البخاري أنه يدبُّ بالمروحة عن رسول الله ﷺ، فأولتُ له أنه يدبُّ الكذب عن رسول الله ﷺ، فكانت هذه الرؤيا سنداً معنوياً آخر للمُضَيِّ في مشروعه الضخم لانتقاء أصحِّ الصحيح، وتجريده في كتاب مختصر جامع، قال النووي: "ورؤينا عنه قال: رأيتُ النبي ﷺ في المنام، وكأني واقف بين يديه، ويدي مروحة أذبُّ عنه، فسألتُ بعض المعبرين، فقال: أنت تذبُّ عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الصحيح"^{١٨}.

ولعلَّ القارئ يستشكل أيَّ الروايتين أصحُّ في سبب إخراج البخاري لصحيحه، والحقيقة أنه لا تعارض بين الروايتين والجمع بينهما ممكن، فقد يكون البخاري سمع بالفكرة في مجلس إسحاق بن راهويه ثم رأى الرؤيا، أو العكس، وكله صحيح، فالدافع لإخراج صحيحه الأمران معا.^{١٩}

والمقصود من هذا كله أن فكرة إخراج الإمام البخاري لجامعه الصحيح هي نتاج البيئة العلمية التي عاش في وسطها، بدأت مجرد فكرة ثم اختتمت، وتبيَّنت ملامحها الكبرى شيئاً فشيئاً، ثم بدأت تخرج إلى حيز الوجود عبر السنين، إلى أن اكتمل العُقد بعد ست عشرة سنة من العمل.

١٧ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٢/ ٣٢٧. و الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠١.

١٨ النووي، تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٧٤. وانظر، ابن حجر، هداية الساري لسيرة البخاري ص ١٢٤.

١٩ خليل ملا خاطر، مكانة الصحيحين ص ٣٥. المباركفوري، سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٣٢.

فليس ثمة أيُّ أثر للحالة السياسية ولا لنفوذ السلطة الحاكمة من أجل تجسيد هذا المشروع العلمي؛ لأنَّ أصل الجامع الصحيح فكرةً مبتكرة لم يهتد لتجسيدها كبار علماء الحديث في عصره الذين ألفوا المسانيد والسنن والمعاجم يقول الحافظ ابن حجر: "فلما رأى البخاري رضي الله عنه هذه التصانيف ورواها وانتشق ريباً واستجلى محيّاها وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف، فلا يقال لِغَثِّهِ سمين، فحرَّكَ هِمَّتَهُ لجمع الحديث الصحيح الذي لا يُرتاب فيه".^{٢٠}

وإذا نظرنا بعين العقل في هذه المعطيات ظهر لنا جلياً أنه لا يمكن بحال أن يقترح هذه الفكرة غير المختصين من أصحاب السلطة والنفوذ السياسي، ويكلفوا بها شاباً في مقتبل العمر، ويتركوا شيوخه الكبار كأحمد بن حنبل وابن معين وابن المديني، فهذه كلها معطيات علمية وتاريخية تدلُّ على أنَّ دوافع تأليف الجامع الصحيح هي دوافع علمية موضوعية، لا علاقة لها بالسياسة المتبعة في عصر الإمام البخاري.

٣.١ الإطار الزمني والمكاني لتأليف البخاري جامعته الصحيح.

إنَّ معرفة المكان والزمان اللذين أُلِّفَ فيهما البخاري صحيحه، واستخراج ذلك من المعلومات التاريخية الواردة في المصادر الأصلية، من شأنه أن يكشف الشبه التي يروجها بعض المعاصرين حول مصداقية صحيح البخاري، ومدى تأثير الحالة السياسية في تأليفه.

أما الإطار الزمني فليس بين أيدينا نصُّ واضح يحدّد السنة التي ابتداء فيها البخاري تصنيف جامعته، وإنما الذي بلغنا هو مجموعة من المعطيات التاريخية تُمكنُّ الباحث من معرفة الفترة الزمنية لتصنيفه على وجه التقريب، وهذه المعطيات هي:

٢٠ ابن حجر، هدي الساري ص ٦.

١- صنّف البخاري صحيحه في مدّة قدرها ست عشرة سنة، قال البخاري: "صنّفْتُ كتابي الصّحاح لست عشرة سنة، خرّجته من ست مائة ألف حديث".^{٢١}

٢- أقام بالبصرة خمس سنوات يصنّف فيها كتبه.^{٢٢}

٣- عرض البخاري كتابه على علماء عصره وهم: أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) وعلي بن المديني (٢٣٤هـ) ويحيى بن معين (٢٣٣هـ) فأقرّوه على صنيعه، وناقشوه في أربعة أحاديث؛ فلو افترضنا أن البخاري عرض كتابه على يحيى بن معين قبل وفاته بسنة واحدة، فهذا يعني أن البخاري بدأ تصنيف كتابه سنة (٢١٦هـ) ومكث فيه ست عشرة سنة حتى أنهار حوالي سنة (٢٣٢هـ) ثم عرضه على شيوخه، وكان يومئذ ابن ثمان وثلاثين سنة تقريباً.^{٢٣}

ثم اشتهر صحيحه وتداعى العلماء لسماعه من مؤلفه، ومن أشهرهم محمد بن يوسف الفريبري، وكان سماعه من أبي عبد الله البخاري مرتين، مرّة بفريبر سنة (٢٤٨هـ) ومرّة ببخارى سنة (٢٥٢هـ).^{٢٤}

أما الإطار المكاني فقد نصّ بعض أهل العلم أنّ البخاري ألف صحيحه أثناء رحلته، بعكس الإمام مسلم الذي صنّف كتابه في بلده بحضرة كتبه، فلا يمكن الجزم بمكان معيّن صنّف فيه البخاري جامعه، وقد ورد في المصادر روايات متعددة في الموضوع:

١- صنّف جامعه ببخارى، قال ابن طاهر: "الأصحّ أنّه صنّفه في بخارى".^{٢٥}

٢- صنّف كتابه بالمسجد الحرام بمكة المكرمة، قال البخاري: "صنّفْتُ كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصلّيت ركعتين وتيقّنت صحّته".^{٢٦}

٢١ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٢/ ٣٣٣. الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٥.

٢٢ ابن عساکر، تاريخ دمشق ٥٢/ ٧٢.

٢٣ رأيت الدكتور خلدون الأحمد وصل إلى قريب من هذه النتيجة في تحديد الفترة التي ألف فيها البخاري الجامع الصحيح. انظر، الأحمد، الإمام البخاري وجامعه الصحيح ص ١١٥.

٢٤ الكلاباذي، رجال صحيح البخاري ١/ ٢٤.

٢٥ ابن حجر، تغليق التعليق ٥/ ٤٢١.

٢٦ المصدر السابق ٥/ ٤٢١.

٣- حوّل تراجم صحيحه في المسجد النبوي بين قبر النبي ﷺ ومنبره، قال عبد القدوس بن همام: "سمعت عدّة من المشايخ يقولون: حوّل محمد ابن إسماعيل البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكلّ ترجمة ركعتين".^{٢٧}

٤- أقام بالبصرة خمس سنوات يصنّف فيها كتبه، قال البخاري: "أقمْتُ بالبصرة خمس سنين ومعني كُتبي أصنّف وأحجّ في كلّ سنة، وأرجع من مكّة إلى البصرة، فأنا أرجو أن الله تبارك وتعالى يبارك للمسلمين في هذه المصنّفات".^{٢٨}

٥- صنّف بعض الأبواب في (فَرَبْر)، ذكر تلميذه ابن أبي حاتم الورّاق أنّه صنّف كتاب (التفسير) هناك. قال ابن أبي حاتم: "وكنّا بفَرَبْر... وأقبلنا على الكتابة، وكنّا في تصنيف (الجامع)... ثمّ جلسنا بعد ذلك بيومين لتصنيف (الجامع)، وكتبنا منه ذلك اليوم شيئاً كثيراً إلى الظهر".^{٢٩}

والجمع بين هذه الروايات سهل، إذا علمنا أنّ البخاري مكث في تصنيف كتابه ست عشر سنة، ينتقل بين البلدان، فيكتب شيئاً في بلد، ويخرج الأحاديث في بلد آخر، ويعقد التراجم في بلد ثالث وهكذا...، قال البخاري: "رُبَّ حديث سمعته بالبصرة كتبه بالشام، ورُبَّ حديث سمعته بالشام كتبه بمصر".^{٣٠}

لذلك قال النووي: "الجمع بين هذه الأقوال ممكن، بل متعيّن، فإنّنا قد قدّمنا عنه أنه صنّفه في ست عشرة سنة، فكان يصنّف منه بمكة والمدينة والبصرة وبخارى".^{٣١}

وقال ابن حجر: "الجمع بين هذا وبين ما تقدّم أنه كان يصنّفه في البلاد: أنّه ابتداءً تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثمّ كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، يدلّ عليه أنه أقام فيه ست عشرة سنة، فإنّه لم يجاور بمكة هذه المدة كلّها".^{٣٢}

٢٧ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٢/ ٣٢٧. الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٤.

٢٨ ابن عساکر، تاريخ دمشق ٥٢/ ٧٢.

٢٩ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٤-٤٥١.

٣٠ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٢/ ٣٢٩.

٣١ النووي، ما تمس إليه حاجة القاري ص ٤٢.

٣٢ ابن حجر، هدي الساري ص ٦٨٣.

وكان البخاري يَنْقُحُ كُتُبَهُ المَرَّةَ بعد المَرَّةِ، ويعيد النظر فيما كتب حتَّى خَرَجَتْ كُتُبُهُ بهذه الدَّقَّةِ والإِتقانِ، فقد جاء عنه أَنَّهُ قال: "صَنَّفْتُ جميعَ كُتُبِي ثلاثَ مرَّاتٍ"^{٣٣}.

والذي نستفيده من هذا العرض للإطار الزمني والمكاني أن البخاري أَلَّفَ كتابه الجامع الصحيح في فترة شبابه، على فترات في أماكن متعددة، فقد كان يطوف على المشايخ، ويكثر من التردُّد على البلدان، وهو يحمل همَّ إتمام مشروعِه بدقَّة، فلا سلطة لأحدٍ من الناس على أفكاره، ولا صلة له بصنَّاع القرار في البلدان التي يدخلها وهو الغريب عن موطنه الأصلي، فمن البهتان أن يدَّعي أحدٌ أن الحالة السياسية أثرت على البخاري في تأليف كتابه، قال البخاري: "لقيت أكثر من ألف رجل أهل الحجاز والعراق والشام ومصر، لقيتهم كَرَّاتٍ، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وأهل البصرة أربع مرَّاتٍ، وبالْحِجَاز ستة أعوامٍ، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي خراسان"^{٣٤}.

وفي قول الإمام البخاري: "فأنا أرجو أن الله تبارك وتعالى يبارك للمسلمين في هذه المصنفات"^{٣٥}، وقوله: "أخرجتُ هذا الكتاب من نحو ستمائة ألف حديث... وجعلته حجَّة فيما بيني وبين الله"^{٣٦} بيان واضح لغرض البخاري من مصنفاته، وهو خدمة الإسلام والمسلمين، لذلك كان يتحرَّى الأماكن المقدسة كالمسجد الحرام والمسجد النبوي لتبييض كتابه، ويصلي من أجل ذلك قصد استنزال توفيق الله وتسديده، فمن العبث بمكان أن يلقي بعد ذلك أحدُهم الكلام على عواهلِه، من غير حجَّة ولا برهان، ولا قاعدة علمية متينة، فيزعم أن المؤثرات التي أفرزتها الحالة السياسية هي التي حملت البخاري على إخراج صحيحه، وإذا فُتِحَ باب الدَّعاوى وإلقاء التهم جزافاً فقل: على المنهجية العلمية السلام.

٣٣ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٠٣.

٣٤ المصدر السابق ١٢ / ٤٠٧.

٣٥ ابن عساكر، تاريخ دمشق ٥٢ / ٧٢.

٣٦ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٢ / ٣٣٣.

١. ٤ الحالة السياسية المصاحبة لتصنيف صحيح البخاري.

عاش الإمام البخاري في الفترة الممتدة من (١٩٤ إلى ٢٥٦هـ) فعاصر عشرة من خلفاء بني العباس وهم: الأمين بن هارون الرشيد (١٩٣ - ١٩٨هـ) والمأمون بن هارون (١٩٨ - ٢١٨هـ) والمعتصم بالله بن هارون (٢١٨ - ٢٢٧هـ) والواثق بالله بن المعتصم (٢٢٧ - ٢٣٢هـ)، والمتوكل على الله بن المعتصم (٢٣٢ - ٢٤٧هـ) والمنتصر بالله بن المتوكل (٢٤٧ - ٢٤٨هـ) والمستعين بالله بن المعتصم (٢٤٨ - ٢٥٢هـ) والمعتز بالله بن المتوكل (٢٥٢ - ٢٥٥هـ) والمعتمد على الله بن المتوكل (٢٥٦ - ٢٧٩هـ).^{٣٧}

والدولة العباسية التي عاش إمامنا تحت ظلّها كانت دولة عظيمة مترامية الأطراف قامت على إثر سقوط الدولة الأموية سنة (١٣٢هـ)، ويعدُّ العصر العباسي الأوّل -الذي عاش فيه البخاري- أزهى فترة حكم فيها بنو العباس، تميّز هذا العصر باستقرار الحكم، وتمكّن الخلفاء من زمام الأمور وبسط نفوذهم على البلاد المفتوحة، مع وجود بعض الحركات التمردية والثورات التي سرعان ماكنت تُخمد بالقوة كثورة باباك الخرمي، وثورة الزط، ونحوهما.^{٣٨}

ومن خصائص العصر العباسي الأوّل تمكّن العنصر الفارسي من دواليب الحكم ومناصب القيادة، حتى كادوا يستأثرون بالدولة، حتى جاء المعتصم واعتمد على الأتراك وقربهم وقلدهم قيادة الجيش، أمّا الأقاليم النائية عن مركز الخلافة فمنها ما كان شبه مستقل، كالدولة الطاهرية (٢٠٥ - ٢٥٩هـ) التي نشأ فيها الإمام البخاري والتي كانت تحكم إقليم خراسان.

وبما أنّه تقرّر لدينا سابقاً أنّ الإمام البخاري صنّف كتابه في الفترة الممتدة (من ٢١٦ إلى ٢٣٢هـ) فهذا يعني أنه ألّف كتابه الجامع الصحيح في فترة حكم ثلاثة من الخلفاء وهم: المأمون (١٩٨ - ٢١٨هـ) ثمّ المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧هـ) ثمّ الواثق (٢٢٧ - ٢٣٢هـ). وهؤلاء الثلاثة كلهم كانوا

٣٧ عبد الستار الشيخ، الإمام البخاري أستاذ الأستاذين وإمام المحدثين ص ٢٥.

٣٨ ينظر: حسن خليفة، الدولة العباسية قيامها وسقوطها ص ١٠٣ في بعدها.

على عقيدة المعتزلة، وفيهم تشيُّعٌ يسير، فالخليفة المأمون مثلاً حمل الناس على تقديم علي بن أبي طالب على سائر الصحابة، قال الحافظ ابن كثير: "أظهر المأمون في الناس بدعتين فظيعتين؛ إحداهما أطمٌ من الأخرى، وهي القول بخلق القرآن، والأخرى تفضيل علي بن أبي طالب على الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم".^{٣٩}

وفي ذلك العصر كان أهل الحديث مطَّهدين بسبب تمسكهم بعقيدة السلف، وروايتهم الأحاديث التي تؤيِّد مذهبهم، وإماننا محمد ابن إسماعيل البخاري كعادة العلماء الربانيين يؤثرون في محيطهم ولا يتأثرون بضغط الواقع والحالة السياسية تأثراً سلبياً، بل حمل في صدره مشروعه متنقلاً بين البلدان، مغتنماً وقته في الجمع والتفقيح والتصنيف بعيداً عن قصور الساسة وموائد القادة، فحافظ على استقلالته وصان وجهه عن عطايا السلطان، فلم تذكر كتب التاريخ أنه حضر دار السلطان أو عمِلَ كاتباً عند أمير من الأمراء، قال الذهبي: "وكان محمد بن إسماعيل ورعاً يتجنب السلطان، ولا يدخل عليهم".^{٤٠}

فالعجب كلُّ العجب ممن يقفز على شواهد التاريخ، ويتجاوز حقائق العلم، ويتهّم البخاري بأنه وضع أحاديث صحيحة في عصر المتوكل العباسي (٢٣٢ - ٢٤٧هـ) الذي رفع الفتنة عن أهل السنة وأبطل امتحان الناس بخلق القرآن، يقول آية الله جعفر السبحاني: "يوجد في صحيح البخاري روايات التجسيم والتشبيه بوفرة... والسبب وراء هذه الكثرة من روايات التجسيم يعود إلى أن البخاري عاش في عصر المتوكل العباسي الذي استخدم طبقة من المحدثين ومنحهم الجوائز في نقل الأحاديث التي تؤيِّد موقف المحدثين أمام أهل التنزيه من العدلية والمعتزلة".^{٤١}

قلت: هذا كذب على التاريخ؛ فلمَّا تولَّى المتوكل الخلافة كان البخاري قد انتهى من تأليف صحيحه، والمتوكل إنما رفع فتنة الامتحان بخلق القرآن، وأذن للمحدثين في عقد مجالسهم، والدليل على ذلك أن

٣٩ ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ١٨٦.

٤٠ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٦٥.

٤١ جعفر السبحاني، القول الصراح في البخاري وصحيحه ص أ - ب.

أحمد بن أبي دؤاد المعتزلي، بقي مستشار وقاضيا (للمتوكل) في بلاطه كما كان في عهد أخيه (الواثق)، بل هو من ألبسه خلعة الخلافة، وسلّم عليه باسم الخلافة، ثم عزله.^{٤٢}

وتحديد تأليف الجامع الصحيح في فترة حكم المتوكل العباسي انتقائية تنافي الحقيقة العلمية، الغرض منها سبك حكاية وتلفيقها على البخاري، فلم يثبت في المراجع الأصيلة أن الإمام البخاري اتصل بالخليفة المتوكل ولا أحد نوابه، بل الثابت عنه عكس ذلك كما سيأتي في قصة الإمام البخاري مع والي بخارى.

٢. مدى تأثير السلطة العباسية في تصنيف صحيح البخاري.

إن الذين يتهمون البخاري بتصنيف صحيحه خدمة لأغراض السلطة العباسية في وقته، يستسخون كلام المستشرقين من غير بحث ولا تمحيص، ويحاولون إسقاط مكانة الجامع الصحيح باتهام البخاري في نيته، ونزع الموضوعية عن تأليفه، وذلك بتسييس القضية المطروحة على عادة المستشرقين في تناول قضايا التراث الإسلامي، ولكن التاريخ فضح هؤلاء كلهم، ويبن بعدهم عن الموضوعية العلمية، وارتكابهم أخطاء تاريخية شنيعة، وتناقضات مريبة، فتارة يتهمون البخاري بوضع الحديث لصالح الأمويين، وتارة لصالح العباسيين، ومنهم من جمع بين الأمرين فقال: يضع الحديث للأمويين والعباسيين معاً!

فهذا المفكر الشيعي المصري أحمد راسم النفيس يعدّ مساوئ البخاري فيقول: "رابعاً: الانحياز البخاري لبني أمية وربما خوفه من المصير الذي لقيه النسائي حال بينه وبين رواية شيء يعتد به عن أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب".^{٤٣} قلت: هذا من أعجب ما يكون!! فكيف ينحاز البخاري إلى بني أمية خوفاً منهم، وهو لم يدرك عصرهم، فالبخاري ولد سنة (١٩٤ هـ) أي: بعد اثنتين وستين سنة من سقوط الدولة الأموية سنة (١٣٢ هـ).

٤٢ ابن كثير، البداية والنهاية ١٤ / ٣٢٢.

٤٣ النفيس، بيت العنكبوت ص ١٨٩.

ثم نجد الحدائث المعاصر عبد الجواد ياسين يجمع بين النقيضين، حين يدعي تأثر البخاري بضغط السلطنة الأموية والعباسية معاً، فيقول: "لقد كانت الروايات التي يختارها البخاري من بينها إذن قد خضعت بالفعل لضغوط السلطتين الأموية والعباسية، ويعني ذلك في عبارة موجزة أن البخاري تأثر، ضرورة، بآثار الضغط السياسي على الرواية، في صورته الغير مباشرة على الأقل".^{٤٤}

وهذا يعني أن أعداء البخاري عازمون على إلباسه تهمة العمالة للسلطنة السياسية، قيل أن يعرفوا مجريات حياته، وقبل البحث في سيرته العطرة، فلو أن البخاري عاش في ظلّ (الدولة العثمانية) لقالوا: صنّف صحيحه خدمة للعثمانيين، فالتهمة الاستشراقية جاهزة، وما على الحدائثيين إلا تطبيقها وشرحها للناس.

وقد صرّح بذلك المفكر عبد الفتاح الحلو حين ادّعى أن البخاريّ مستعدّ لخدمة أي نظام سياسي قائم، فيقول: "ولم يكن محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ - على ما يبدو - مستعداً للوقوف في مواجهة النظام، إذ بالعكس، فهو سيقدّم أطروحاته المغلفة بالحديث النبوي، والتي تحث المسلمين على مبايعة النظام واتخاذ موقف الرضا والقبول من قبل الأمة لأيّ نظام سياسي يقام".^{٤٥}

والحقيقة أن المتتبع لمقالات هؤلاء المستوردين يجد أخطاءً علميةً ومنهجيةً ليست بالقليلة، سببها تقليد علماء الغرب وإنزال أفكار وتفسيرات في غير بيئتها، واستنساخ التجارب النقدية الغربية، وتطبيقها بحذافيرها على تراث المسلمين، وسأبين هنا وجوه بطلان التهمة السياسية لتصنيف البخاري جامعه الصحيح.

الوجه الأول: سبق معنا أن البخاري صنّف جامعه الصحيح في الفترة الممتدة من (٢١٦ إلى ٢٣٢هـ) على وجه التقريب؛ لأنّه عرض كتابه على ابن معين قبل موته سنة (٢٣٣هـ)، وقد تزامنت هذه الفترة مع تولّي ثلاثة من

٤٤ عبد الجواد ياسين، السلطنة في الإسلام ص ٢٥٥.

٤٥ الحلو، تاريخ الحديث بين سلطة النص ونص السلطنة ص ٣٢١.

بني العباس الخلافة العظمى، وهم: المأمون (١٩٨ - ٢١٨هـ) ثم المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧هـ) ثم الواثق (٢٢٧ - ٢٣٢هـ). وهؤلاء الثلاثة كلهم كانوا على عقيدة المعتزلة، منافرين لأهل الحديث، مقربين لأئمة المعتزلة في بلاطهم كبشر المريسي وابن أبي دؤاد وغيرهم، وكان هؤلاء الثلاثة من أشد الخلفاء عداوة لأهل الحديث فيسمونهم مشبهة بسبب روايتهم أحاديث الصفات، وآذوهم من أجل ذلك إيذاءً شديداً.

فأما المأمون: فهو أبو العباس عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي، كان مهتماً بالعلوم، فأخذ عن رأس المعتزلة أبي الهذيل العلاف، وحمل الناس على عقيدة الاعتزال بالقوة، وامتنح العلماء بمحنة خلق القرآن المعروفة، ترجم له ابن المرتضى في طبقات المعتزلة، فقال: "ومنهم المأمون وكنيته أبو العباس... وكان أوسع العباسيين علماً وأبعدهم غوراً وأعظمهم عفواً وأنداهم راحة وأفصحهم منطقالاً، وقوله بالعدل مشهور".^{٤٦}

وكان شيوخ الإمام البخاري (يحيى بن معين، وزهير بن حرب، وعلي بن المديني) ممن امتحنهم المأمون، فأجاب بعضهم مكرهين، وثبت الإمام أحمد فعذب من أجل ذلك عذاباً شديداً.^{٤٧}

وأما المعتصم: فهو أبو إسحاق محمد بن هارون الرشيد بن محمد المهدي، وكان كسلفه على عقيدة المعتزلة، ترجم له ابن المرتضى في طبقات المعتزلة فقال: "ومنهم المعتصم أبو إسحاق محمد بن الرشيد... وكان معتزلياً أعجب بالإسكافي أشد الإعجاب".^{٤٨}

وقد واصل المعتصم على درب أخيه في تقريب المعتزلة من بلاطه، وإيذاء المحدثين، وتعذيب الإمام أحمد، قال ابن المرتضى: "ومناظرة ابن أبي دؤاد لأحمد بن حنبل في حضرة المعتصم مشهورة".^{٤٩}

٤٦ ابن المرتضى، طبقات المعتزلة ص ١٢٢.

٤٧ الطبري، تاريخ الرسول والملوك ٨ / ٦٣١ - ٦٣٤.

٤٨ ابن المرتضى، طبقات المعتزلة ص ١٢٣.

٤٩ المصدر السابق ص ١٢٣.

وأما الواثق: فهو ابن المعتصم، أبو جعفر هارون بن محمد بن هارون الرشيد، ورث الخلافة عن أبيه، كما ورث عقيدة المعتزلة، ترجم له ابن المرتضى فقال: "ومنهم الواثق أبو جعفر هارون بن محمد بن هارون... له معرفة وتدين وكان أخذ الكلام عن أبي الهذيل".^{٥٠}

وكان هذا الأخير من أشدّ الخلفاء فتكاً بأهل الحديث الذين لا يقولون بخلق القرآن، حتى وصل به الأمر إلى قتل أحمد بن نصر الخزاعي وصلبه، وتعليق رأسه^{٥١}، وحبس نعيم بن حماد شيخ البخاري حتى مات في الحبس، قال الخطيب البغدادي: "وكان ابن أبي دؤاد قد استولى على الواثق وحمله عل التشدد في المحنة، ودعا الناس إلى القول بخلق القرآن".^{٥٢}

وبعد الوقوف على هذه الحقائق التاريخية تتهاوى جميع ادعاءات المستشرقين والحدائين ومن سار في فلكهم، أن البخاري ألف صحيحه تلبية لمطالب الخلفاء العباسيين، وأنه كان خادماً مطيعاً لهم، وكيف يكون ذلك والدولة في ذلك الوقت كانت للمعتزلة؟! وأهل الحديث مبعدون مضيق عليهم، والبخاري غريب في الآفاق يجمع الحديث ويصنّف، وهو يسمع عن شيوخه أحمد بن حنبل ومن معه يمتحنون ويضربون، بينما هو يتجوّل في الآفاق لا يصدّه ذلك عن سماع الحديث وتدوينه، فقد جاء عن البخاري أنه قال: "لما ضرب أحمد بن حنبل كناً بالبصرة، فسمعت أبا الوليد يقول: لو كان هذا في بني إسرائيل لكان أحدوثه".^{٥٣}

ثم إنه بعد ذلك خرج من العراق في هذه الفتنة حتى لا تصيبه، ورجع إلى بلده، قال أبو جعفر الوراق: "قال لي بعض أصحابي: كنت عند محمد ابن سلام، فدخل عليه محمد بن إسماعيل حين قدم من العراق، فأخبره بمحنة الناس، وما صنع ابن حنبل وغيره من الأمور. فلما خرج من عنده قال محمد بن سلام لمن حضره: أترون البكر أشد حياء من هذا؟".^{٥٤}

٥٠ المصدر السابق ص ١٢٥.

٥١ الطبري، تاريخ الرسول والملوك ٩ / ١٣٥.

٥٢ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٦ / ٢٥.

٥٣ ابن عساکر، تاريخ دمشق ٥ / ٣١٤. وانظر، البخاري، التاريخ الأوسط: ٢ / ٣٧٥.

٥٤ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤١٧ - ٤١٨.

الوجه الثاني: إذا كانت العقيدة التي تبناها السلطة الرسمية في عصر البخاري هي عقيدة الاعتزال، القائمة على (نفي الصفات، والقول بخلق القرآن، ونفي رؤية الله يوم القيامة)، وكان العلماء المقربون من البلاط وأصحاب المشورة هم أمثال بشر المريسي وابن أبي دؤاد وهما من رؤوس المعتزلة، فالمفترض فيمن يصنف كتاباً لإرضاء السلطة وتزلفاً إليها أن يجاري مذهب السلطة وعقيدتها، وأن لا يذكر في كتابه ما يخالفها، لكننا نجد الإمام البخاري يختم جامعه الصحيح بكتاب "التوحيد"، ملاءمة بتبويبات يقرّر فيها خلاف عقيدة المعتزلة، بل يجتهد في الردّ على أقوالهم خاصة في المسائل المشتهرة في ذلك العصر، وما هو اليساري المصري المحسوب على التيار الحدائثي حسن حنفي يعترف بمنافاة العقائد الموجودة في صحيح البخاري لعقيدة المعتزلة التي تبنتها الدولة العباسية، يقول حسن حنفي: "والعقيدة الأولى التي تكاد تكون شبه مسيطرة على "كتاب التوحيد" وعلى "صحيح البخاري" كله هي عقيدة القضاء والقدر التي أفرزتها الدولة الأموية وروجّت لها ضد خلق الأفعال وحرية الإنسان ومسؤوليته عند المعتزلة، فالكتاب كله وكأنه مكتوب ضد المعتزلة، إحدى فرق المعارضة".^{٥٥}

وهذه بعض الأمثلة عن الأبواب التي لا تقرّها السلطة العباسية الغارقة في الاعتزال:

١ - قضية خلق القرآن، قال البخاري: "باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٣٢]، "ولم يقل: ماذا خلق ربكم".^{٥٦}

وقال البخاري: "باب ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾، فسَمَّى الله تعالى نفسه شيئاً، وسَمَّى النبي ﷺ القرآن شيئاً، وهو صفة من صفات الله، وقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾".^{٥٧}

٥٥ حسن حنفي، حصار الزمن ص ١١٦.

٥٦ البخاري، الجامع الصحيح ٩ / ١٤١.

٥٧ البخاري، الجامع الصحيح ٩ / ١٢٤.

قلت: أراد بذلك الرد على المعتزلة الذين يقولون إن القرآن مخلوق،
وينفون كلام الله.

٢- إثبات الأسماء والصفات، قال البخاري: "باب ما يُذكر في الذات
والنعوت وأسامي الله".^{٥٨}

٣- إثبات رؤية الله يوم القيامة، قال البخاري: -باب قول الله تعالى:
﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ "ثم أخرج تحته حديث جرير "إنكم
سترون ربكم".^{٥٩}

٤- إثبات القدر وغلبة مشيئة الله، فقد جعل البخاري في صحيحه كتاباً
خاصاً في إثبات القَدَرِ^{٦٠}، وساق تحته الأحاديث التي تثبت غلبة مشيئة الله،
وأن مشيئة العبد تابعة لها، وغيرها من الأبواب التي تخالف أصول المعتزلة.

الوجه الثالث: لو تصورنا عقلاً (سيناريو المسرحية) التي يريد
الحدائثيون والشيعة المعاصرون كتابتها، وتوزيع أدوارها بين السلطة
العباسية والمحدثين والمتكلمين، لتبيّن جلياً أن الحقائق التاريخية تكذب
هذا التصوّر، فلو كان البخاري مثلاً يسارع في ما يهواه الخلفاء العباسيون
لروى الأحاديث التي يذكرها المتروكون من الإخباريين في فضل بني
العباس وذمّ بني أمية باللفظ الصريح، وهو الحافظ البارع الذي لا تخفى
عليه المتون، ولا تلتبس عليه الأسانيد، ولكن شواهد التاريخ تثبت العكس،
وهو أن الشيعة الروافض والمعتزلة -الذين يمجّدهم الحدائثيون- هم الذين
سجّل التاريخ عمالتهم للسلطان ووضعهم الأحاديث والمصنفات في مدح
بني العباس وذمّ خصومهم، وسأضرب هنا بعض الأمثلة لتوضيح الفكرة.

أولاً: أخرج الخطيب البغدادي في تاريخه بسنده إلى هشام بن محمد
ابن السائب الكلبي (٢٠٤هـ) "أنه كان عند المعتصم في أول أيام المأمون
حين قدم المأمون بغداد، فذكر قوماً بسوء السيرة، فقلت له: أيها الأمير إن

٥٨ البخاري، الجامع الصحيح ٩/ ١٢٠.

٥٩ البخاري، الجامع الصحيح ٩/ ١٢٧.

٦٠ البخاري، الجامع الصحيح ٨/ ١٢٢.

الله تعالى أمهلهم فطغوا، وحلم عنهم فبغوا، فقال لي: حدّثني أبي الرشيد، عن جدي المهدي، عن أبيه المنصور، عن أبيه محمد بن علي، عن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم نظر إلى قوم من بني فلان يتبخثرون في مشيتهم فعرف الغضب في وجهه، ثم قرأ: ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ فقيل له: أي الشجر هي يا رسول الله حتى نجّتها؟ فقال: "ليست بشجرة نبات إنما هم بنو فلان إذا ملكوا جاروا وإذا أوتمنوا خانوا"، ثم ضرب بيده على ظهر العباس، قال: "فيخرج الله من ظهرك يا عم رجلاً يكون هلاكهم على يديه".^{٦١}

قلت: مثل هذا الخبر المسلسل بخلفاء بني العباس، المتضمن لذمّ خلافة الأمويين واستحسان خلافة العباسيين، مما يستحسنه عملاء السلطة وتداعي هممهم لنقله والتحديث به تقرّباً للسلطان، والبخاري رحمه الله صاحب الحفظ الواسع، في استطاعته رواية هذا الحديث بل وتكثير أسانيده، لكننا لم نجد أحداً من كبار المحدثين روى هذا الحديث ولا ترلّف به للسلطان، وإنما وجدنا هشام بن محمد بن السائب الكلبي - وهو رافضيّ ليس بثقة^{٦٢} - من حدّث بهذا المتن المنكر، فأَي الفريقين أحق بالذمّ إن كنتم منصفين؟

ثانياً: من المعاصرين للإمام البخاري رأس من رؤوس المعتزلة هو: أبو عثمان عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ (٢٥٥هـ)، وهو أحد الشخصيات التي يحتفي بها العقلانيون والحداثيون، ويصفونها بالتحرّر المعرفي والمجاهدة في سبيل إحياء المنهج العقلاني، فإذا جئنا لنعقد مقارنة بينه وبين محمد بن إسماعيل البخاري، وجدنا أن الجاحظ كان مقرّباً جداً من السلطة العبّاسية، بل كان خادماً مطيعاً لها، يؤلّف الكتب في مدحهم وذمّ خصومهم، ويسارع في ما تهواه أنفسهم، بدليل أنّه ألّف رسالة تسمّى (الرسالة العبّاسية)^{٦٣} في تفضيل بني العباس وذمّ بني أمية، ورسالة أخرى في تفضيل بني هاشم على بني عبد شمس^{٦٤}، بمعنى تفضيل أجداد العبّاسيين على أجداد الأمويين، وأخرى في الردّ على أهل الحديث سمّاها (رسالة في النابتة)، يذمّ فيها أمراء بني أمية.

- ٦١ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٤ / ٥٤٩.
 ٦٢ انظر: المزني، تهذيب الكمال ٢٥ / ٢٤٩.
 ٦٣ وهي الرسالة السادسة ضمن مجموع رسائله السياسية ص ٤٧٣.
 ٦٤ وهي الرسالة الخامسة ضمن مجموع رسائله السياسية ص ٤٠٩.

بينما تؤكد الأخبار أن الإمام البخاري لم يخدم البلاط العباسي ولم يؤلف الكتب استرضاءً لهم واستجلاباً لأعطياتهم، بل وجدنا مؤلفاته تخالف توجهات السلطنة، ككتابه "خلق أفعال العباد" الذي صرح فيه بدمّ المعتزلة وأنهم خارجون عن جماعة المسلمين، فقال: "فالمقروء هو كلام الربّ الذي قال لموسى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ٤١]، إلا المعتزلة فإنهم ادّعوا أن فعل الله مخلوق، وأن أفعال العباد غير مخلوقة، وهذا خلاف علم المسلمين".^{٦٥}

وأعظم من ذلك ما ثبت عن البخاري أنه يكفر من قال بخلق القرآن، قال البخاري: "القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: مخلوق، فهو كافر".^{٦٦} فهل يتجرأ من هو قابعٌ تحت ضغط السلطنة السياسية على التصريح بكفر مقاتلهم، وهم الذين حملوا الناس على هذه المقالة بالقوة؟!

ثالثاً: روى بعض الإخباريين حديثاً في فضل بني العباس، وهو ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده: حدثنا عبيد بن أبي قرّة، حدثنا ليث بن سعد، عن أبي قبيل، عن أبي ميسرة، عن العباس، قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة، فقال: "انظر هل ترى في السماء من نجم؟" قال: قلت: نعم، قال: "ما ترى؟" قال: قلت: أرى الثريا، قال: "أما إنّه يلي هذه الأمة بعددّها من صلبك اثنين في فتنة".^{٦٧}

قلت: لو كان الإمام البخاري يريد نوالاً أو مكانةً عند بني العباس، لأخرج هذا الحديث في صحيحه، كيف لا؟ وهو من مرويات شيخه الإمام أحمد بن حنبل، فمن السهل جداً عليه روايته وتصحيحه، لكن الإمام البخاري موضوعيٌّ في تصنيفه، ملتزمٌ بشرطه في وضع جامعه الصحيح، وهو الاقتصار على أصحّ الصحيح في الأبواب، لذلك نجدّه في كتابه الآخر "التاريخ الكبير" يشير إلى ضعف هذا الحديث، وأنّ راويه

٦٥ البخاري، خلق أفعال العباد ص ٨٥.

٦٦ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٥٦.

٦٧ أخرجه أحمد في المسند (١٧٨٦) والحاكم في المستدرک (٥٤١٤) وتفرد به عبيد بن أبي قرّة، قال الذهبي: هذا باطل. انظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث ٦ / ٥١٩، والذهبي، ميزان الاعتدال ٣ / ٢٢.

لم يُتَابَع عليه فهو منكر، قال البخاري: "عبيد بن أبي قرّة، سمع الليث، قال عبد الله بن محمد الجعفي: لقيته بالبصرة، وهو بغدادي، في قصّة العباس، لا يتابع في حديثه"^{٦٨}.

٣. علاقة الإمام البخاري بالدولة الطاهرية وأثرها في تصنيف صحيحه.

من الحقائق التاريخية التي يُغفلها المبيِّنون لأعمال الإمام البخاري وتأليفه، أنّ هذا الأخير ينحدر من موطن ينتمي إلى الدولة الطاهرية في المشرق التي قامت في الفترة ما بين (٢٠٥ - ٢٥٩هـ)، وهي دولة شبه مستقلة عن الخلافة العباسية، أسسها طاهر بن الحسين، واتخذ (نيسابور) قاعدة لها، ومدينة (بخارى) في عصر محمد بن إسماعيل تنتمي سياسياً وإقليمياً لهذه الدولة.

وطاهر بن حسين هو أحد كبار قوَّاد الدولة العباسية، كان والياً على منطقة (بوشنج)، ولما قام النزاع بين الأمين والمأمون على الخلافة، حارب طاهر إلى جانب المأمون، ودخل بغداد وانتزعها من الأمين، فكافأه المأمون وأسند إليه ولاية الجزيرة وولاية شرطة بغداد، ولكن طاهر لم يقنع بذلك، ولا زال بالمأمون حتى وُلَّاه على جميع شرق بغداد سنة (٢٠٥هـ)، بما فيها إقليم خراسان، فاتخذ مدينة نيسابور حاضرةً لدولته، ويكون بذلك قد أسس إمارة شبه مستقلة عن الخلافة العباسية، يدل على ذلك أنّ طاهر بن حسين أسقط ذكر الخليفة العباسي من خطبة الجمعة، وبعد وفاة طاهر بن حسين تولَّى الإمارة ابنه عبد الله، إلى أن آل الأمر إلى محمد بن طاهر آخر أمراء الطاهرية، وسقطت هذه الإمارة سنة (٢٥٩هـ)^{٦٩}.

وقد عاصر الإمام البخاري خمسة من الأمراء الطاهريين وهم: طاهر بن حسين بن مصعب (٢٠٥هـ - ٢٠٧هـ)، طلحة بن طاهر (٢٠٧هـ - ٢١٣هـ)، عبد الله بن طاهر (٢١٣هـ - ٢٣٠هـ)، طاهر بن عبد الله (٢٣٠هـ - ٢٤٨هـ)، محمد بن طاهر (٢٤٨هـ - ٢٥٩هـ)^{٧٠}.

٦٨ البخاري، التاريخ الكبير: ٦ / ٠٢.

٦٩ انظر، الفقي، الدول المستقلة في المشرق الإسلامي ص ٣٢ - ٣٤.

٧٠ انظر، طقوش، تاريخ الدولة العباسية ص ١٨٦.

بناءً على هذا فالسلطة العباسية في بغداد لا تأثير لها على الإمام البخاري، فهو بالنسبة إليها مجرد زائر إذا دخل بغداد أو الحجاز، لذلك لم يُمتحن البخاري في بغداد بمحنة خلق القرآن، وإنما امتحن السلطان علماء البلد كأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين، وبالتالي فالقول بتدخل السلطة العباسية في تأليف صحيح البخاري مجرد ظن وتخمين سرعان ما يتلاشى أمام هذه الحقائق التاريخية، التي تثبت أن البخاري يعيش في ظل سلطة مستقلة عن السلطة العباسية، وأكبر دليل على ذلك أن خطبة الجمعة في الدولة الطاهرية لا يذكر فيها الخليفة العباسي.

وحتى الدولة الطاهرية لم يكن محمد بن إسماعيل أحد خدامها، أو المستظلمين بوارف ظلها، أو المنتفعين بالقرب منها، بل كان مستقلاً بشخصيته، مقبلاً على شأنه، فلا يمكن بحال أن تكون السلطة المحلية لها تأثير على تصنيف جامعته، ويمكننا تأكيد ذلك من وجهين:

الوجه الأول: لم يُعرف عن الإمام البخاري أنه كان ممن يدخل على السلاطين ويقبل جوائزهم، بل الثابت من سيرته أنه كان يتورع عن ذلك كله، أخذاً بالأحاديث النبوية وآثار الصحابة في النهي عن إتيان السلاطين خشية الفتنة وعدم قول الحق، لذلك نجده متورعاً عن طلب حاجاته منهم، وله في ذلك قصص تدل على بعده عن موائد سلاطين الدولة التي ينتمي لها.

أ- قصته مع الغريم والي خوارزم التابع للدولة الطاهرية.

قال ابن أبي حاتم الوراق: "وكان لأبي عبد الله غريم قطع عليه مالا كثيراً، فبلغه أنه قدم (أمل)^{٧١}، ونحن عنده (بقربر)، فقلنا له: ينبغي أن تعبر وتأخذه بمالك. فقال: ليس لنا أن نروعه. ثم بلغ غريمه مكانه بقربر، فخرج إلى خوارزم، فقلنا: ينبغي أن تقول لأبي سلمة الكشاني عامل (أمل) ليكتب إلى خوارزم في أخذه، واستخراج حقه منه. فقال: إن أخذت منهم كتاباً طمعوا مني في كتاب، ولست أبيع ديني بدنياي. فجهدنا، فلم يأخذ حتى كلمنا السلطان عن غير أمره، فكتب إلى والي خوارزم. فلما أبلغ أبا عبد

٧١ مدينة مشهورة في غربي جيحون على طريق القاصد إلى بخارا من مرو، وبين أمل هذه وخوارزم نحو اثنتي عشرة مرحلة. انظر: الحموي، معجم البلدان ١/ ٥٨.

الله ذلك، وجد وجدًا شديدًا، وقال: لا تكونوا أشفق عليَّ من نفسي. وكتب كتابًا، وأردف تلك الكتب بكتب، وكتب إلى بعض أصحابه بخوارزم أن لا يتعرض لغريمه إلا بخير. فرجع غريمه إلى (أمل)، وقصد إلى ناحية (مرو)، فاجتمع التجار، وأخبر السلطان بأن أبا عبد الله خرج في طلب غريم له؛ فأراد السلطان التشديد على غريمه، وكره ذلك أبو عبد الله، وصالح غريمه على أن يعطيه كل سنة عشرة دراهم شيئاً يسيراً، وكان المال خمسة وعشرين ألفاً، ولم يصل من ذلك المال إلى درهم، ولا إلى أكثر منه".^{٧٢}

قلت: في قول البخاري: (إن أخذت منهم كتابًا طمعوا مني في كتاب، ولست أبيع ديني بدنياي) موقف صريح وواضح للإمام من قضية الدخول على السلاطين، والتوسُّع في معاملتهم.

ب - قصته مع الأمير خالد الذهلي (والي بخارى) التابع للدولة الطاهرية.

قال بكر بن منير بن خُلَيْد: "بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى إلى محمد بن إسماعيل أن احمل إليَّ كتاب "الجامع" و "التاريخ" وغيرهما لأسمع منك. فقال لرسوله: أنا لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة، فاحضر في مسجدي، أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فإنك سلطان، فامنعي من المجلس، ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة؛ لأنني لا أكرم العلم لقول النبي ﷺ: "من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار" ^{٧٣} فكان سبب الوحشة بينهما هذا".^{٧٤}

وفي رواية أخرى لبكر بن أبي عمرو والحافظ البخاري قال: "كان سبب منافرة أبي عبد الله أن خالد بن أحمد الذهلي الأمير خليفة الطاهرية ببخارى سأل أن يحضر منزله، فيقرأ "الجامع" و "التاريخ" على أولاده، فامتنع عن الحضور عنده، فراسله بأن يعقد مجلساً لأولاده لا يحضره غيرهم، فامتنع، وقال: لا أخصُّ أحداً".^{٧٥}

٧٢ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٤٦.

٧٣ أخرجه أبو داود في السنن (٣٦٨٥) وابن ماجه في السنن (٢٦٦) وأحمد في المسند (٧٥٧١)، من حديث علي بن الحكم، عن عطاء عن أبي هريرة به. وهذا إسناد صحيح.

٧٤ الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٢ / ٤٦٤.

٧٥ المصدر السابق: ١٢ / ٤٦٥.

قلت: إذا كان البخاري يمتنع عن مكاتبة أمراء الطاهرية لتحصيل حقّه الذي على غريمه، ويمتنع عن إجابة دعوة أمير بخاري لتخصيصه هو وولده بالسماع في بيته دون الناس، فبعيدٌ جداً أن يؤلف جامعه الصحيح خدمة لهذه السلطة وهو عملٌ علمي متقن.

الوجه الثاني: من المعلوم في عرف المحدثين والنقاد أن الدخول على السلطان وملازمة أبوابهم سبب من أسباب التهمة والتوقف في حديث من كان ذلك حاله، لذلك كان كبار المحدثين يجتنبون الدخول على السلطان حماية لأنفسهم من الفتنة، واستبراء لعرضهم من الطعن، ولو أن الإمام البخاري كان من الذين يعملون لصالح السلطان، ويتصيّدون الجوائز من عنده، ويتبع الميولات السياسية للأمرء في وضع أحاديث صحيحة، لما تركه نقاد عصره الذي كانوا يغمزون الراوي بسبب الدخول على السلاطين، وعلى رأسهم أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فهذا المروزي مثلاً سأل أحمد بن حنبل عن حفص الفرخ، فقال: "لم أكتب عنه، كان يتتبع السلطان"،^{٧٦} وقال يحيى بن معين في يونس بن بكير: "كَانَ صَدُوقًا وَكَانَ يَتَّبِعُ السُّلْطَانَ".^{٧٧}

وكيف تركه أعداؤه وحُسادُه في نيسابور وبخارى لو كان ممن يدخل على السلاطين ويعمل لهم؟ إذ لرموه بكل نقيصة، وشنعوا عليه، وجرحوه بسبب هذه العلاقة المريية، لكنهم لم يفعلوا، فدلّ هذا على عدم وقوع ذلك منه، فمن تتبع كتب التراجم لا يجد ولو إشارة خفية من النقاد أن البخاري كان يأتي أبواب السلاطين، أو أنه كان يلي لهم بعض الأعمال، بل الثابت في سيرته أنه كان ذا شخصية قوية في التعامل مع كُتُبِ الأمرء إليه، تُنبئُ عن عزة نفسه، أدلت هيبة الأمرء بين يديه، ومن ذلك ما جاء عن عبّاس الدوري، قال: "كُتِبَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بَعْضُ السُّلْطَانِ فِي حَاجَةٍ لَهُ، وَدَعَا لَهُ دَعَاءً كَثِيرًا. فَكُتِبَ إِلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: سَلَامٌ عَلَيْكَ، فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، أَمَا بَعْدُ: وَصَلْ إِلَيَّ كِتَابَكَ وَفَهْمَتَهُ، وَفِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكْمَ، وَالسَّلَامَ".^{٧٨}

٧٦ ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال-رواية المروزي وغيره- ص ٤٤.

٧٧ ابن معين، التاريخ- رواية الدوري- ٥٢١ / ٣.

٧٨ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٠٦. ومعنى المثل: أن الحاكم يأتي إليه الناس ليقضي بينهم، وليس هو الذي يذهب إليهم. انظر: الميسداني، مجمع الأمثال ٧٢ / ٢.

وهكذا مصنَّفات البخاري لم تكتب تحت نظر السلطة الطَّاهرية، بل هي مصنَّفات علمية بحثية الغرض منها خدمة السنة النبوية، يجتهد الإمام البخاري في وضعها وتنقيحها ثم تعرض على العلماء، يؤكِّد ذلك أن الإمام البخاريَّ لما ألَّف كتابه المبتكر "التاريخ الكبير"، استعظمه شيخه إسحاق ابن راهويه، وعرضه على أمير الطاهرية فلم يفهم تصنيفه، قال أبو عبد الله البخاري: "أخذ إسحاق بن راهويه كتاب التاريخ الذي صنَّفْتُ، فأدخله على عبد الله بن طاهر، فقال: أيها الأمير ألا أريك سحرًا؟ قال: فنظر فيه عبد الله ابن طاهر فتعجَّب منه، وقال: لست أفهم تصنيفه".^{٧٩}

قلت: هذا يدلُّ أن الإمام البخاري كان يطوِّر أفكاره لِنَفْسِهِ، ويعزم على تأليف كتبه من غير أن يسمع به أحد من أهل العلم، فضلاً على أن يتدخَّل في عمله رجلٌ من أهل السلطة والنفوذ الذين لا يفهمون هذه الصنعة، فكتاب التاريخ لم يسمع به شيخه إسحاق بن راهويه إلا لما اكتمل تصنيفه، فلما اطَّلَع عليه وأدهشه عرضه على السلطان، وهكذا الجامع الصحيح ألَّفَه البخاري لنفسه، فلما أتمَّ عرضه على الناس فاطَّلَعوا عليه.

كذلك لما دخل البخاريُّ نيسابور لم تكن له علاقة متينة بأمرائها، بل هو عندهم بمثابة الغريب الذي لا تُعرَفُ توجُّهاته، قال البخاري: "كنت بنيسابور أجلس في الجامع، فذهب عمرو بن زرارة وإسحاق بن راهويه إلى يعقوب بن عبد الله والي نيسابور، فأخبروه بمكاني، فاعتذر إليهم، وقال: مذهبنا إذا رُفِعَ إلينا غريب لم نعرفه حسنا حتى يظهر لنا أمره".^{٨٠}

والذي نخلص إليه أن نسبة تأثير الدولة الطاهرية على تصنيف البخاري لجامعه الصحيح منعدمة، لجملة أسباب، منها كثرة رحلات البخاري وأسفاره، وكذلك عدم قربه من دوائر الحكم، وإيثاره مجالس العلم وأهله، فمن غير الممكن تاريخاً وواقعاً أن يكون هناك تأثير سياسي على اختيارات البخاري في صحيحه.

٧٩ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٢/ ٣٢٦. الذهبي، تاريخ الإسلام ٦/ ١٤٧.

٨٠ الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٢.

٤. مدى تأثير الحالة السياسية في اختيار رجال صحيح البخاري.

يدَّعي المشكِّكون في مصداقية الجامع الصحيح، المسيِّسون لاختيارات أبي عبد الله البخاري، أن معاييرَه في اختيار رجال صحيحه ليست علمية موضوعية، بل يخضع اختياره لمدى رضا السلطة الحاكمة عن أولئك الرجال، ومدى قربهم وولائهم لصنَّاع القرار، ويستدلُّون على ذلك بإخراج البخاري لجماعة من المتكلم فيهم، وتركه الإخراج عن جماعة من المشاهير المتفق على فضلهم.

يقول عبد الحسين العبيدي: "وسنضرب عدة أمثلة... عدَّهم البخاري من شيوخه ورجال سنده الموثوقين، في حين عدَّهم غيره من الكذَّابين أو المدلِّسين، وهذا ينطبق على الكثير من العلماء غير البخاري، وغالبًا ما كانت درجة وثاقة الرجل تُقاس بمقدار علاقته بالسلطة والحاكمين، فكلِّما كان قريباً منها ومنهم كان ثقة وصدوقاً، وكلِّما ابتعد عنها وعنهم كان كذوباً ومنبوذاً ومنكر الحديث".^{٨١}

ويقول عبد الحسين العبيدي كذلك: "إنَّ البخاري وغيره - ولا نستثني أحداً من مدوَّني الحديث وكتاب السير - لم يكونوا إلا نتاج - إن لم نقل: أدوات - لأولئك الخلفاء الذين تسلَّطوا على رقاب الناس خلال العهدين الأموي والعباسي... ومن المستحيل أن لا يكون لهذه الفترات السوداء المظلمة تأثيرها على شيوخ البخاري وعلى البخاري نفسه وعلى طريقتَه في كتابة صحيحه الذي اعتمد فيه كثيراً على شخصيات هي من إنتاج تلك الفترات".^{٨٢}

قلت: هذا كلُّه نسج خيال، وتفسير سياسي غير مطابق للواقع، فاختيار البخاري لرجال صحيحه قضية علمية بحثية، تخضع لشرط البخاري الذي اشترطه في صحيحه، فإنَّ من منهجه انتقاء أحاديث الثقات، وربما أخرج أحاديث بعض من تُكلم فيهم انتقاءً بعدما تأكَّد من صدقهم وإصابتهم الحق فيما رَووا، وغرضه من ذلك كلُّه زيادة الفائدة كعلو إسناد أو توضيح مبهم أو

٨١ العبيدي، جولة في صحيح البخاري حوار بين العقل والنقل ص ٦٥.

٨٢ المرجع السابق ص ٨٥.

نحوها من الأغراض التي يعرفها المختصون^{٨٣}، والدليل على موضوعية أبي عبد الله البخاري في انتقاء الرجال، إخراجه عن أقوام من المبتدعة الذين يخالفهم في الاعتقاد كالقدرية والمرجئة، والخوارج؛ لأن المعيار عنده هو الصدق في الحديث وضبط الرواية، ولكن هؤلاء يحاولون تطبيق تقنية تسييس تدوين العلم التي جاء بها المستشرقون، لينفذوا إلى أغراضهم، ولو كان هذا على حساب الحقائق العلمية.

والجواب على هذا التفسير السياسي، ودعوى تأثير الحالة السياسية اختيار رجال الصحيح يكون من وجوه:

الوجه الأول: البخاري أخرج في صحيحه عن خلفاء بني أمية وأكثر من ذكرهم والتنويه بهم، والعباسيون لا يرضون هذا، وهم الذين بلغ بهم الحقد على الأمويين أن أخرجوهم من قبورهم، فضربوهم بالسياط وصلبوهم، فقد ذكر ابن كثير في تاريخه أن عبد الله بن علي لما دخل دمشق: "نبش قبور بني أمية فلم يجد في قبر معاوية إلا خيطاً أسود مثل الهباء، ونبش قبر عبد الملك بن مروان فوجد جمجمة، وكان يوجد في القبر العضو بعد العضو، غير هشام بن عبد الملك، فإنه وجده صحيحاً لم يبل منه غير أرنبة أنفه، فضربه بالسياط وهو ميت، وصلبه أياماً، ثم أحرقه بالنار، ودق رماده، ثم ذراه في الريح... ثم تتبّع عبد الله بن علي بني أمية من أولاد الخلفاء وغيرهم، فقتل منهم في يوم واحد اثنين وتسعين نفساً عند نهر بالرملة"^{٨٤}.

فالعاقل يقول: لو أن الإمام البخاري صنّف صحيحه تحت نظر السلطة، واختار الرجال الذين يرضى عنهم بنو العباس، لما ذكر أعداءهم التقليديين فضلاً أن يروي عنهم، ولو كان البخاري يخاف من سيف السلطة لاجتنب ذكر هؤلاء حتى لا يشكّوا في ولائه ويحظى لديهم بالقبول، ولكن الذي نراه في الجامع الصحيح يُبدّد جميع هذه الأوهام التي استروحها أعداء البخاري، ولا بأس هنا أن أضرب بعض الأمثلة من الخلفاء الأمويين الذين أخرج لهم أو ذكرهم البخاري في جامعه.

٨٣ انظر، المعلمي، التكميل: ٢ / ٦٩٢. وسوداني، منهج البخاري في الرواية عند المبتدعة ص ٧١ - ٧٢.

٨٤ ابن كثير، البداية والنهاية ١٣ / ٢٥٩.

١- معاوية بن أبي سفيان أبو عبد الرحمن القرشي الأموي، أول خلفاء بني أمية، صحابي جليل أحد كتبة الوحي للنبي ﷺ، أخرج البخاري عدة أحاديث من طريقه في عدة مواضع من صحيحه.^{٨٥}

والعجيب أن الأحاديث التي أخرجها البخاري من طريق معاوية بن أبي سفيان أكثر من الأحاديث التي أخرجها من طريق العباس بن عبد المطلب عم النبي ﷺ الذي ينتسب إليه العبّاسيون.

٢- مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية أبو عبد الملك القرشي الأموي، رابع خلفاء بني أمية، وهو من جملة التابعين الذين أدركوا بعض الصحابة، أخرج له البخاري في اثني عشر موضعاً من صحيحه^{٨٦} محتجاً بروايته، وقد عده من صنّف في رجال البخاري من جملتهم.^{٨٧}

٣- عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي، خامس خلفاء بني أمية، ذكره في صحيحه خمس مرات^{٨٨}، وأعظم من ذلك أنه أخرج أثراً يصحح فيه بيّعتُهُ، وأن الصحابي ابن عمر بايعه على السمع والطاعة، قال البخاري: حدثنا إسماعيل، حدثني مالك، عن عبد الله بن دينار، أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك بن مروان يبايعه: "وأقر لك بذلك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت".^{٨٩}

٤- الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي، سادس خلفاء بني أمية، ذكره البخاري في صحيحه مرتين.^{٩٠}

٥- عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي، الخليفة العادل، ثامن خلفاء بني أمية، ذكره البخاري في أكثر من عشرين موضعاً، مستدلاً بأقواله وكتبه إلى عمّاله في الأمصار.^{٩١}

٨٥ انظر، البخاري، الجامع الصحيح، الأحاديث رقم: (٩١٤-٢٠٣-٣٤٦٨-٣٤٨٨-٥٩٣٢-٧٣١٢).

٨٦ انظر، البخاري، الجامع الصحيح، الأحاديث رقم: (٧٦٤-١٥٦٣-٢٣٠٧-٢٦٠٧-٢٨٣٢-٣١٣١-٣٧١٧-٤١٨٠-٤٥٩٢-٤٥٣٢١-٥٣٢١-٦١٤٥-٧١٧٦).

٨٧ الكلاباذي، رجال صحيح البخاري ٢/ ٧١٥.

٨٨ انظر، البخاري، الجامع الصحيح، الأحاديث رقم: (١٦٦٣-٣٩٧٣-٤٦٦٥-٦٨٩٩-٧٢٧٢).

٨٩ انظر، البخاري، الجامع الصحيح ٩/ ٩١.

٩٠ انظر، البخاري، الجامع الصحيح، الأحاديث رقم: (١٣٩٠-٤١٤٢).

٩١ انظر على سبيل المثال، البخاري، الجامع الصحيح ١/ ١٠- ١/ ٣١- ٣/ ١٥٩- ٣/ ١٧٧- ٨/ ٩.

الوجه الثاني: من دلائل موضوعية الإمام البخاري في اختيار رجال صحيحه، إخراجهم في كتابه لجماعة من الرواة هم في عداد أعداء السلطة العباسية التي حاربتهم، فلو كان البخاري متأثراً بالحالة السياسية لما ورط نفسه بالرواية عنهم، وهو الحافظ الكبير الذي يستطيع الإتيان بالحديث من طرق أخرى خالية من ذكر أسماء أشخاص لا ترضى عنهم السلطة، وهذه بعض الأمثلة:

١- نُعَيْم بن حَمَّاد الخزاعي، هو شيخ البخاري أخرج له في موضعين من صحيحه^{٩٢} محتجاً به، وهو أحد أعداء بني العباس، امتحنه الخليفة العباسي المعتصم بخلق القرآن فلم يجبه إلى ذلك، فسجنوه حتى مات في السجن سنة (٢٣٠هـ)، وأوصى أن يُدفن في قيوده. وقال: إني مخاصم، فألقي في حفرة، ولم يكفن، ولم يُصل عليه، فعل ذلك به صاحب ابن أبي دؤاد.^{٩٣}

وقد ذكره البخاري في كتابه الآخر وبين أنه قُتل ظلماً وأن الحق معه، وأن الذين قتلوه هم المبطلون، فقال: "ولقد بين نعيم بن حماد أن كلام الرب ليس بخلق... وأن أفعال العباد مخلوقة، فُضِّقَ عليه حتى مضى لسبيله، وتوجع أهل العلم لما نزل به، وفي اتفاق المسلمين دليل على أن نعيماً ومن ناحوا نحوه ليس بمفارق ولا مبتدع، بل البدع والرئيس بالجهل بغيرهم أولى".^{٩٤}

٢- عبد الأعلى بن مسهر، أبو مسهر الدمشقي، روى عنه البخاري شيئاً قليلاً، وأخرج له في صحيحه^{٩٥}، وأبو مسهر هذا ممن امتحنهم الخليفة العباسي المأمون في خلق القرآن فامتنع أولاً، فدعا له بالنطع والسيف ليضرب عنقه، فلما رأى ذلك، قال: مخلوق، لكن المأمون لم يقبل منه ذلك، فأمر بحبسه ببغداد حتى مات سنة (٢١٨هـ).^{٩٦}

الوجه الثالث: إخراج البخاري حديث رواة ينتسبون إلى بني أمية، كانوا يُلون لهم بعض الأعمال، وفيهم من قتله بنو العباس بعد ظهورهم على بني أمية، ينفي دعوى التأثير السياسي، وهذه بعض الأمثلة:

٩٢ انظر، البخاري، الجامع الصحيح، الأحاديث رقم: (٣٨٤٩-٧١٨٩).

٩٣ انظر، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٥ / ٤٣٠. الذهبي، تاريخ الإسلام ١٠ / ٧١٥.

٩٤ البخاري، خلق أفعال العباد ص ٧١.

٩٥ انظر، البخاري، الجامع الصحيح برقم (٧٧).

٩٦ انظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٠ / ٢٣٠.

١- أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أحد ولادة بني أمية، وهو مكّي ثقة، قال ابن سعد: "وكان أيوب والياً على الطائف لبعض بني أمية، وكان ثقة له أحاديث".^{٩٧} أخرج له البخاري في موضعين من صحيحه محتجاً بحديثه.^{٩٨}

٢- إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص ابن أمية، وهو ابن عم أيوب بن موسى الذي سبق ذكره، أخرج له البخاري في عدة مواضع^{٩٩}، وهو ثقة كثير الحديث.

ذكروا في ترجمته أن العباسيين قتلوه فيمن قتلوا من بني أمية، قال أبو العرب: "إسماعيل بن أمية الأموي وكان بمكة وكان نبيلاً عالماً، فقتله داود بن علي بن عبد الله بن عباس مع من قتل من بني أمية أيام ظهور ولد العباس وإمرتهم".^{١٠٠}

٣- سالم بن عجлан الأفطس القرشي الأموي، مولى محمد بن مروان بن الحكم، ثقة نقّي الحديث، أخرج له البخاري في عدة مواضع من صحيحه.^{١٠١}

ذكروا في ترجمته أنه من الأمويين الذين قتلهم بنو العباس بعد استيلائهم على الحكم، قال العجلي: "ثقة كان مع بني أمية، وكان رجلاً صالحاً، فلما ولي بنو العباس أرسلوا إليه رجلاً وهو في مسجد حرّان، فأخرجه إلى باب المسجد فضرب عنقه".^{١٠٢}

والإمام البخاري على علم بقصة موته، لذلك قال في تاريخه الكبير: "فُتِلَ بالشام صبراً".^{١٠٣}

٤- إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، أبو عبد الحميد المنخزومي الشامي، وهو ثقة مرضي الحديث، أخرج له البخاري حديثاً واحداً في الصيام.^{١٠٤}

٩٧ ابن سعد، الطبقات الكبرى ٥ / ٣٦٩.

٩٨ انظر، البخاري، الجامع الصحيح، برقم: (١٢٨٠) و(٣٧٣٣).

٩٩ انظر، البخاري، الجامع الصحيح، برقم (١٤٥٨) و(٢٢٢٧) و(٢٢٧٠) و(٤٢٣٧) و(٦٨٣٩) و(٧٣٧١).

١٠٠ أبو العرب، المحن ص ٢٠٣.

١٠١ انظر البخاري، الجامع الصحيح، برقم (٢٦٨٤) و(٥٦٨٠) و(٥٦٨١).

١٠٢ العجلي، الثقات ص ١٧٣. وانظر، أبو العرب، المحن ص ٢٠٣.

١٠٣ البخاري، التاريخ الكبير ٤ / ١١٧.

١٠٤ انظر، البخاري، الجامع الصحيح، برقم (١٩٤٥).

ذكروا في ترجمته أنه كان والياً للأمويين على إفريقية، قال المزّي: "كان يؤدّب ولد عبد الملك بن مروان، واستعمله عمر بن عبد العزيز على إفريقية".^{١٠٥}

فليت شعري إذا كان البخاري لا يخرج في صحيحه إلا للرواة الذين ترضى عنهم السلطة العباسية، كيف يتجرأ على إخراج حديث ولاة الدولة الأموية، وراويين ممن قتلا صبراً على أيدي بني العباس؟ أيعقل فيمن كان خادماً للسلطة الحاكمة أن يشرف أعدائها بإخراج حديثهم في كتاب الصحيح؟ إنه لا يمكن تفسير هذا التناقض إلا بالاعتراف الواضح الصريح أن البخاري كان موضوعياً في اختيار رجال كتابه، مراعيًا ثقة الراوي وضبطه لحديثه، لا يهتم في ذلك مشربه السياسي ولا انتمائه المذهبي، وإنما الذي يهتمه صدق الراوي وصحة روايته، ولو كان ثمة ضغط سياسي على تصنيف الجامع الصحيح لاستبعد أمثال هؤلاء الرواة.

٥. مدى تأثير الحالة السياسية في اختيار متون صحيح البخاري.

يتخيّل أصحاب فكرة (التسييس الغرضي) لأعمال الإمام البخاري أنّ هذا الأخير لا يمكن بحال أن يستقل بتأليف كتاب، واختيار متون أحاديثه دون المرور على سلطة الضبط التي تراجع ما يكتب وتأمّر بحذف بعض المتون وإثبات البعض الآخر، وكأنّهم يسقطون واقعهم المعاصر على عصر الإمام البخاري مع الفرق الشاسع بينهما.

ثم ذهب بهم الخيال إلى أنّ الإمام البخاري ما هو إلا واجهة دينية للسلطة العباسية، فقام بإخراج متون الأحاديث في صحيحه خدمة لتوجهات البلاط العباسي وتكريساً لحكمتهم، وتأكيداً لوجوب التسليم لهم وعدم معارضتهم، فالنص الحديثي بالنسبة إليهم ألعوبة في أيدي السلاطين يوجهونه كيفما شاءوا، ثم هؤلاء السلاطين هم الذين أعطوا الجامع الصحيح الحصانة من النقد بقرار سياسي، لتثبيت الواقع وإعطائه الصبغة الدينية الرسمية.

١٠٥ المزّي، تهذيب الكمال ٣ / ١٤٤.

يقول نيازي عز الدين: "ولاننسى تأثير السلطان ورقابته من جنوده على ما يمكن نشره وتأليفه ضمن مجال سلطنته من آراء قد يوافقون عليها أو يرفضونها، فكانا مضطرين أن يراعي كل هذه الأمور حتى يستطيعا أن يعبراً عن رأيهما قدر الإمكان وبالمسموح به، فدخل إلى صحيحيهما كثير من الأحاديث الموضوعة".^{١٠٦}

ويقول كذلك: "ويجب أن نضع في اعتبارنا دائماً بأنَّ الإمامين البخاري ومسلم عاشا تحت سيطرة سلاطين بني العباس... والشيء الوحيد الجديد الذي فعله العباسيون هو إضافة الأحاديث التي تؤيد أبناء العباس وأحقيتهم في الحكم".^{١٠٧}

ويقول عبد الحسين العبيدي: "ثم يأتي دور الخلفاء والسلاطين والولاة وهم يكرسون الجهود وينفقون الأموال لشراء النصّ الشرعيّ المسند، الذي يطلق أيديهم في رقاب الناس وأموالهم من خلال الأحاديث التي تدعو إلى الطاعة والولاء والصبر، وعدم الخروج على السلطان وإن كان جائراً، وإن كان فاسقاً، تجنباً للفتنة والخروج عن الجماعة، وشقّ عصا الطاعة، وإضعاف صفّ الأمة!!".^{١٠٨}

وهكذا يفسر الحداثي التونسي محمد حمزة اتفاق الأمة على صحة أحاديث البخاري تفسيراً سياسياً فيقول: "ومن أهمها تحوّل مدونة الحديث النبوي من نصّ مفتوح، قابل للزيادة والاختلاق، أسهم الفاعلون الاجتماعيون بمختلف مواقعهم الاجتماعية ومشاربهم السياسية، وروافدهم الثقافية في تشكيله، وضبط قواعده، إلى مدونة منغلقة أُطلِقَتْ عليها تسمية الصّحاح وصارت تتمتع بقانون حصّنها من طائفة النقد والمساءلة".^{١٠٩}

قلت: هذا كلام بعيد عن الموضوعية العلمية، غارق في الخيال، مناف للحقائق العلمية والتاريخية، بل هو تكرار لمقولة المستشرقين وتقليد أعمى لطرهم؛ لأنّ المطالع لصحيح البخاري يتمعنّ بتساقط أمامه هذه الأدعاءات

١٠٦ نيازي، دين السلطان ص ١٠٤.

١٠٧ المصدر السابق ص ١١١.

١٠٨ العبيدي، جولة في صحيح البخاري حوار بين العقل والنقل ص ٩.

١٠٩ حمزة، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي ص ٦.

الواحدة تلو الأخرى، ويزداد يقينه بعدم وجود أي تأثير سياسي على البخاري في اختيار متون صحيحه، كيف لا؟ وهذه المتون التي أخرجها موجودة في كتب أهل العلم قبل أن يُخلَق الإمام البخاري، وإنما الذي فعله محمد بن إسماعيل أنه انتقى أنقى الأسانيد وأصحَّ المتون، وأحسن ترتيب كتابه، وأتقن التبويب على أحاديثه، فلما عرض عمله على العلماء المتخصِّصين، وتداول المحدثون كتابه عبر السنين، حكم أهل الاختصاص بأن ما أودعه البخاري في صحيحه من الأحاديث المسندة قد جازت القنطرة، إذ لم يظهر فيها خلل بعد النقد والتمحيص إلا أحرافاً يسيرة.

وعلى كل حال يمكننا مناقشة هذا الطرح بالاعتماد على المادة العلمية التي أوردها البخاري في صحيحه في شكل نقاط، حتى تتبين حقيقة الأمر.

أولاً: يفترض في من كان يعمل بتوجيه من السلطة العباسية في إخراج أحاديث كتابه، أن يتزلف إليهم بالإكثار من الأحاديث في فضل العباس بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، والذي تنسب له الدولة العباسية، وابنه عبد الله بن عباس، فهو رأس الأمر بالنسبة إليهم.

لكن بمجرد اطلاع الباحث المنصف على (كتاب أصحاب النبي ﷺ) من الجامع الصحيح - وهو كتاب معقود لبيان فضائل الصحابة - يجد أن البخاري أخرج حديثاً واحداً في فضل العباس رضي الله عنه، قال البخاري: "باب ذكر العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه... عن أنس رضي الله عنه، أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال: "اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وسلم فتسقيننا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا" قال: فيسقون".^{١١٠}

وأخرج حديثاً واحداً كذلك في مناقب عبد الله بن عباس، قال البخاري: "باب ذكر ابن عباس رضي الله عنهما... عن ابن عباس، قال: صمّني النبي صلى الله عليه وسلم إلى صدره، وقال: "اللهم علمه الحكمة".^{١١١}

١١٠ انظر، البخاري، الجامع الصحيح ٥ / ٢٠.

١١١ انظر، البخاري، الجامع الصحيح ٥ / ٢٧.

فلم يقل (باب فضائل العباس) بل قال (باب ذكر العباس - باب ذكر ابن عباس)، بينما لما جاء إلى ذكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه، بَوَّبَ فقال: "باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه".^{١١٢} ثم ساق سبعة أحاديث في فضل علي بن أبي طالب، وهكذا بَوَّبَ باباً آخر فقال: "باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما".^{١١٣} وساق تحته ثمانية أحاديث في فضلهما.

فلو كان البخاري يؤلّف صحيحه إرضاءً لخلفاء بني العباس لما أوجز مناقب العباس بن عبد المطلب وابنه عبد الله، ولحشر جميع الأحاديث الصحيحة التي يحفظها في فضل هذين الصحابين، ولما توسّع في مناقب علي ابن أبي طالب الذي ينتسب إليه العلويون الذين ينافسون العبّاسيين في الشرف والملك، فالتفسير الوحيد لهذا الصنيع هو الموضوعية العلمية للإمام البخاري، فهو يخرج من فضائل الصحابة ما كان على شرطه في الصحّة، وليس لما تهواه السلطة، فلا دخل للحالة السياسية في اختيار البخاري لمتون صحيحه.

ثانياً: لو افترضنا أن أبا عبد الله البخاري خدم بصحيحه السلطة العباسية، لأكثر من إخراج الأحاديث والمتون في ذمّ بني أمية، ووجوب خلعهم بالقوة كما فعل بنو العباس، لكننا نجزم أن الطاعنين في عرض البخاري من تأليف صحيحه، المتهمين له بالعمالة السياسية، لم يقرؤوا الجامع الصحيح قراءة متأنية، إذ لو قرؤوا (كتاب الفتن) من الجامع الصحيح، لاضطروا إلى تعديل تصوراتهم وتفسيراتهم بما يتوافق مع مضمون أحداث الكتاب.

فقد بَوَّبَ البخاري في كتاب الفتن من صحيحه، فقال: "لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه".^{١١٤} وهذا يوحي بظاهرة أن زمان حكم العبّاسيين شرٌّ من زمان حكم الأمويين، ثم روى البخاري بإسناده قال: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن الزبير بن عدي، قال: أتينا أنس بن مالك، فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج، فقال: "اصبروا، فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شرٌّ منه، حتى تلقوا ربكم" سمعته من نبيكم صلى الله عليه وسلم.^{١١٥}

١١٢ البخاري، الجامع الصحيح ٥ / ٢٠.

١١٣ البخاري، الجامع الصحيح ٥ / ٢٦.

١١٤ البخاري، الجامع الصحيح ٩ / ٤٩.

١١٥ أخرجه البخاري في الجامع الصحيح (٧٠٦٨)

قلت: لقد عرّض البخاري نفسه للخطر حين روى هذا الحديث في الأمر بالصبر على سفّاح بني أمية (الحجاج بن يوسف الثقفي)، وهذا مناقضٌ تمامًا للدعوة التي قامت عليها الدولة العباسية، وهي الثورة على أمراء بني أمية وعدم الصبر على أذاهم، فإمّا أن يكون هذا الكتاب ليس للبخاري الذي يتكلم عنه الحداثيون والشيعية، وإما أن يكون البخاريُّ رجلَ علم يصنّف بموضوعية ويخرج في صحيحه ما يراه صواباً، بغضّ النظر عن مدى موافقة السلطة السياسية لمضمون الأحاديث، ولا شكّ أن هذا الأخير هو الصواب الذي لا مريّة فيه، والذي تشهد له الأدلة التاريخية.

ثم إننا نجد الإمام البخاريّ في كتاب الفتن يوبّ ويخرج الحديث تلو الحديث في النهي عن أشياء اقترفها بنو العباس، كقوله: "باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من حمل علينا السلاح فليس منا"، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا ترجعوا بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض"، باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "هالك أمتي على يدي أغيلمة سفهاء".^{١١٦}

ثالثاً: من الأدلة القاطعة على أن البخاري صنّف جامعته الصحيح بعيداً عن دوائر الحكم من الأمراء والخلفاء، غير مكترثٍ برّدّة فعل الطبقة الحاكمة، وأنّه يخرج من الأحاديث الصحيحة على شرطه، ليستدلّ بها على الأحكام الشرعية المعلومة من دين الإسلام، الذي يدعو إلى الزهد في الدنيا وترك الظلم ونحوها من الفضائل، ما ذكر في (كتاب الأحكام) من صحيحه، فقد بوبّ فقال: "باب ما يُكره من الحرص على الإمارة". ثم ساق حديثين في الترهيب من الحرص على الإمارة والسعي إليها فقال: حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: "إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنَعَمَ الْمُرْضِعَةُ وَبَسَّتِ الْفَاطِمَةُ".

حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا أبو أسامة، عن بريد، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه، قال: دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم أنا ورجلان من قومي، فقال أحد الرجلين: أمرنا يا رسول الله، وقال الآخر مثله، فقال: "إِنَّا لَا نُؤَلِّي هَذَا مَنْ سَأَلَهُ، وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ".^{١١٧}

١١٦ البخاري، الجامع الصحيح ٩/ ٤٧-٥١.

١١٧ البخاري، الجامع الصحيح ٩/ ٦٣-٦٤.

ومعلوم أن العباسيين حرصوا على الإمارة وطلبوها بكل قوة حتى سفكوا الدماء من أجلها، فهم أول من تشملهم هذه الأحاديث.

رابعاً: لم ينتبه المشوهون لصورة الإمام البخاري أنه روى في صحيحه أحاديث تتعلق بالخلافة والإمارة، فيها نوع تعريض بحكم بني العباس، وأن الزمان الذين حكموا فيه زمان فتن بعد ذهاب الخيرية مع الخلفاء الذي كانوا قبلهم (بني أمية) فلا يتصور عاقل شرقياً كان أو غربياً، مسلماً كان أو غير مسلم، أن محمد بن إسماعيل البخاري يؤلف صحيحه للعباسيين، ثم يورد فيه متوناً تشير إلى ذمّ زمانهم، وهذه بعض النماذج:

روى البخاري في صحيحه: "عن جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: "يكون اثنا عشر أميراً"، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: "كلهم من قريش".^{١١٨} وفي رواية لمسلم: "لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة".^{١١٩}

قلت: هذا فيه أن عزّة الدين ومنعته إنما كانت في عصر الخلافة الراشدة، وصدراً من خلافة بني أمية، ثم تغيرت الأمور نحو الأسوأ بعد الخليفة الثاني عشر وهو: (الوليد بن يزيد بن عبد الملك الأموي)^{١٢٠}، فلا حظاً للخلفاء بني العباس في هذا الشرف الذي ذكره النبي ﷺ، أفبعد هذا يدعي مدّع أن صحيح البخاري صنّف خدمة للعباسيين!؟

خامساً: أمّا قول القائل: إن البخاري أخرج أحاديث السمع والطاعة لتوطيد حكم العباسيين، فهذه مقولة لا يسأم من تكرارها المستشرقون وشرّاح أقوالهم من الحدائين، فهذا محمد عابد الجابري يقول: "فإن المرء لا يملك إلا أن يندشش أمام كثرة الأحاديث التي تروى في موضوع الطاعة، وهي تتدرّج من البخاري ومسلم إلى ابن حنبل".^{١٢١}

١١٨ البخاري، الجامع الصحيح ٩ / ٨١.

١١٩ مسلم، الصحيح ٣ / ١٤٥٣.

١٢٠ الأماصي، نجاح القاري شرح صحيح البخاري ٢٩ / ٥٦.

١٢١ الجابري، العقل الأخلاقي العربي ص ٢٣١.

وهذا في الحقيقة تهويل لا طائل من ورائه، فأحاديث السمع والطاعة للأمير موجودة من قبل أن يخلق البخاري، فقد رواها الأئمة قبله الذي عاشوا في ظل الدولة الأموية، وهي في الجملة تدعو إلى شيء يُقرُّه العقل وهو الاجتماع على قائد واحد وترك التفرق والخروج عليه محافظة على قوة الأمة الإسلامية، وهي لا تترك الاستبداد بتشريع الطاعة المطلقة، بل تقطع الطريق أمام الفوضى، لتصل إلى الوساطة الشرعية التي تخدم الدين والدنيا، وهي الطاعة في المعروف.^{١٢٢}

والبخاري لم يزد على رواية هذه الأحاديث بأصح الأسانيد؛ لأنها دين يتدين به^{١٢٣}، وقد بَوَّبَ عليها بقوله: (باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية) فلم يجعل لهم الطاعة العمياء والإذعان المطلق كما يتصور المعترض، بل قيَّد الطاعة بالمعروف في غير معصية الله، ثم أخرج تحت هذا الباب أربعة أحاديث، جاء التأكيد فيها على أن الطاعة في المعروف، كقوله ﷺ: "إنما الطاعة في المعروف".^{١٢٤} وأن الأمير إذا أمر بمعصية فلا طاعة له كقوله ﷺ: "السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة".^{١٢٥}

ومما يؤكِّد موضوعية الإمام البخاري في إخراج هذه الأحاديث أنه أخرج معها أحاديث الصدع بالحق وعدم الخوف من ذي سلطان، من ذلك حديث عبادة بن الصامت: "بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في المنشط والمكروه، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقوم أو نقول بالحق حيثما كنَّا، لا نخاف في الله لومة لائم".^{١٢٦}

ففي هذا الحديث الجمع بين طاعة الأمراء في المعروف والصدع بالحق وعدم الخوف من السلطان الجائر، وقد عمل بمعنى هذا الأحاديث الإمام البخاري حين دعاه أمير بخارى ليقراً عليه كتبه في بيته، فامتنع الإمام البخاري وبيّن حجّته ولم يطعه، كما سبق في سرد قصته.

١٢٢ السكران، التأويل الحدائث للتراث ص ١٣٥ - ١٣٦.
 ١٢٣ انظر، العجلان، المحدثون والسياسة ص ٤٠٦ فما بعدها.
 ١٢٤ أخرجه البخاري في صحيحه (٧١٤٥).
 ١٢٥ أخرجه البخاري في صحيحه (٧١٤٤).
 ١٢٦ أخرجه البخاري في صحيحه (٧١٩٩).

الخاتمة:

بعد هذه الإطلالة على قضية تأثير الحالة السياسية في تصنيف أبي عبد الله البخاري لجامعه الصحيح، يمكننا تلخيص نتائج البحث في نقاط هي:

١- عاش الإمام البخاري في ظلّ الدولة الطاهرية والعباسية متنقلاً بين البلدان والأمصار، وألّف صحيحه أثناء رحلته في الفترة الممتدة بين (٢١٦ إلى ٢٣٢هـ) مما ساعده على الاستقلالية في مشاريعه العلمية، والانفلات من أيّ ضغطٍ مفترضٍ من الجهات الرسمية.

٢- تميّزت الحالة السياسية التي صنّف فيها الإمام البخاري صحيحه بالاستقرار النسبي من ناحية تمكن الخلفاء العباسيين من زمام السلطة، وأمّا الحالة العلمية الدينية فقد كان أهل الحديث مستضعفين، والغلبة لأعدائهم من المعتزلة الذين سيطروا على البلاط العباسي، وهذا يُبعّد الشبهة الافتراضية أن البخاري ألّف صحيحه لتكريس توجهات العباسيين؛ لأنّه يخالفهم في الاعتقاد.

٣- من مقوّمات شخصية الإمام البخاري: الاستقلالية العلمية، والورع عن القرب من السلطان، والاختصار على مخالطة أهل العلم والفضل، فلم يثبت تاريخياً أنّه اتّصل بخلفاء بني العباس، أو عمل مع أمير من أمراءهم، بل الثابت هو الفرة بينه وبين السلطة في بلده حتّى طُرِدَ منها ومات غريباً، وهذه الحقائق تنسف كل تفسيرٍ سياسيٍّ لتصنيف الجامع الصحيح.

٤- تسييس غرض البخاري من تصنيف جامعه الصحيح، فكرةٌ مصدرها المستشرقون، ووظّفها بعض الشيعة المعاصرين، وتوسّع في توظيفها الحدائثيون المعاصرون، وهي في الحقيقة عبارة عن استنساخ مُشوّه، يخالف الحقائق التاريخية، وتعوزه الدقّة العلمية، تظهر عليه آثار العشوائية والانتقائية في إصدار الأحكام، فلا قيمة معتبرة لهذا الطرح في الميزان العلمي.

٥- تبين من خلال هذه الدراسة أن البخاري كان موضوعياً إلى حدّ كبير في تصنيف جامعه الصحيح، وأنّ غرضه هو خدمة السنة النبوية وليس خدمة السلطة السياسية، فقد استطاع البخاري أن يؤثّر في واقعه بكتابه الجامع وبما

أورد فيه من أحاديث وتراجم، من غير أن يتأثر بالحالة السياسية في عصره، الذي كانت فيه محنة خلق القرآن وحمل الناس عليها بالقوة.

٦- اختيار الإمام البخاري لمتون صحيحه خاضع لشرطه الذي وضعه لنفسه، وهو إخراج أصح الصحيح من الأحاديث المرفوعة، وهي أحاديث موجودة في كتب أهل العلم ومروياتهم قبل البخاري، وأما دعوى تأثير الحالة السياسية في اختيار هذه المتون، فهي توجيه عليل وقول من غير دليل.

٧- اختيار الإمام البخاري لرجال صحيحه مبني على شرطه في الرجال وهو العدالة والضبط، وقد ينتقي من أحاديث المتكلم فيهم ما تأكد أنهم أصابوا فيه، لذلك أخرج عن جملة من المبتدعة الذين يخالفهم في الرأي، وهو دليل قاطع على مؤصوغيته العلمية، وأما تسييس هذا الاختيار فيبطله إخراج البخاري لأعداء الدولة العباسية في صحيحه.

٨- من خلال استقراء المعطيات التاريخية عن حياة الإمام البخاري والظروف الزمانية والمكانية لتصنيف صحيحه، تبين استحالة تأثير السلطة السياسية على اختياراته؛ لأنه لم يترك الفرصة لذوي السلطان أن يعلموا بمشاريعه فضلاً عن أن يوجهوا أو يتحكموا في تلك المشاريع، ومعلوم أن اتهام النيات دون دليل مرفوض علمياً.

المصادر والمراجع:

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، ط ١، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن، الهند، ١٩٥٢م.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، علل الحديث، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط ١، (د.م)، (د.ن)، ١٤٢٧هـ.

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد (ت ٨٥٢هـ)، تغليق التعليق على صحيح البخاري، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ط ١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، هداية الساري لسيرة البخاري، تحقيق: حسنين سلمان مهدي، ط ١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٣٢هـ.

ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، هدي الساري مقدمة فتح الباري، ط ١، دار الفيحاء وشركة ابن باديس للكتاب، ١٤٣٠هـ.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، العلل ومعرفة الرجال (رواية المروزي وغيره)، تحقيق: صبحي البدر السامرائي، ط ١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٩هـ.

ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسين ابن هبة الله (ت ٥٧١هـ)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محب الدين أبي سعيد العمروي، (د.ط)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٨هـ.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، التاريخ (رواية الدوري)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط ١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ.

أبو العرب، محمد بن أحمد بن تميم التميمي (ت ٣٣٣هـ)، المحن، تحقيق: يحيى وهيب الجبوري، ط ٣، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٧هـ.

أبو يوسف، ساجدة سالم محمد، دعوى تأثير الخلفاء والأمراء في رواة الحديث ومروياتهم، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، أيار، ٢٠١٣م.

الأحذب، خلدون، الإمام البخاري وجامعه الصحيح، نظرات وتحقيقات في السيرة والمنهج، ط ٢، دار الأمانة، الرياض، ١٤٣٦هـ.

أركون، محمد، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة: هاشم صالح، ط ٢، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٦م.

الأصبهاني، شيخ الشريعة (ت ١٣٣٩هـ)، القول الصراح في البخاري وصحيحه، تحقيق: حسين الهرساوي، ط ١، مؤسسة الإمام الصادق، قم، ١٤٢٢هـ.

الأماسي، يوسف زاده عبد الله بن محمد، نجاح القاري لصحيح البخاري، تحقيق المكتب العلمي بدار الكمال المتحدة، ط ١، دار الكمال المتحدة، ١٤٣٨هـ.

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، التاريخ الأوسط، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط ١، دار الوعي، حلب، ١٣٩٧هـ.

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط ١، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦هـ)، خلق أفعال العباد، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١١هـ.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، تحقيق: المعلمي اليماني، (د.ط)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، (د.ت).

الجابري، محمد عابد، العقل الأخلاقي العربي، ط ١، مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠١م.

الجاحظ، عمرو بن بحر أبو عثمان (ت ٢٥٥هـ)، الرسائل السياسية، (د.ط)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (د.ت).

- جولد تسيهر، دراسات محمدية، ترجمة: الصديق بشير نصر، ط ٢، مركز العالم الاسلامي لدراسة الاستشراق، لندن، ٢٠٠٩ م.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥ هـ)، المستدرك على الصحيحين، ط ١، دار الحرمين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٧ هـ.
- الحلو، محمد علي، تاريخ الحديث بين سلطة النص ونص السلطة، دار الكتاب الإسلامي، ط ١، قم، ١٣٨٦ هـ.
- حمزة، محمد، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، ط ٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠١٥ م.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت (ت ٦٢٦ هـ)، معجم البلدان، ط ٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥ م.
- حنفي، حسن، حصار الزمن (الماضي والمستقبل)، ط ١، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦ م.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ) تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢ هـ.
- خليفة، حسن، الدولة العباسية قيامها وسقوطها، ط ١، المكتبة الحديثة، القاهرة، (د.ت).
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد الجاوي، ط ١، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٢ هـ.
- السكران، إبراهيم، التأويل الحديثي للتراث (التقنيات والاستمدادات)، ط ٢، مركز تفكر للبحوث والدراسات، ١٤٣٨ هـ.
- سوداني، كريمة، منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح، ط ١، مكتبة الرياض، الدمام، ١٤٢٥ هـ.

- الشيخ، عبد الستار، الإمام البخاري أستاذ الأستاذين وإمام المحدثين وحنة المجتهدين، وصاحب الجامع المسند الصحيح، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٨هـ.
- الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد (ت ٣١٠هـ)، تاريخ الرسل والملوك، ط ٢، دار التراث، بيروت، ١٣٨٧هـ.
- طقوش، محمد سهيل، تاريخ الدولة العباسية، ط ٧، دار النفائس، بيروت، ١٤٣٠هـ.
- العبيدي، عبد الحسين عبد الهادي، جولة في صحيح البخاري حوار بين العقل والنقل، ط ١، مكتبة فذك، قم، ١٤٣٠هـ.
- العجلان، إبراهيم بن صالح، المحدثون والسياسة، قراءة في أثر الواقع السياسي على منهج المحدثين، ط ١، دار رسالة البيان، (د.ت).
- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح (ت ٢٦١هـ)، الثقات، ط ١، دار الباز، ١٤٠٥هـ.
- عمارة، محمد، افتراءات شيعية على البخاري ومسلم، ط ١، دار السلام، القاهرة، (د.ت).
- العميري، سلطان بن عبد الرحمن، التفسير السياسي للقضايا العقدية في الفكر العربي المعاصر، ط ١، مركز التأصيل للبحوث والدراسات، جدة، ١٤٣١هـ.
- الفتي، عصام الدين عبد الرؤوف، الدول المستقلة في المشرق الإسلامي منذ مستهل العصر العباسي حتى الغزو المغولي، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
- الكلاباذي، أحمد بن محمد أبو نصر البخاري (ت ٣٩٨هـ)، رجال صحيح البخاري (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد)، تحقيق: عبد الله الليثي، ط ١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- المباركفوري، عبد السلام (ت ١٣٤٢هـ)، سيرة الإمام البخاري (سيد الفقهاء والمحدثين)، نقله إلى العربية وعلق عليه: عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، ط ١، دار عالم الفوائد، مكة، ١٤٢٢هـ.
- المرتضى، أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ)، طبقات المعتزلة، تحقيق: سوسنة ديقثلد قلزر، (د.ط)، بيروت، ١٣٨٠هـ.

مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى (ت ١٣٨٦هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط ٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ
ملا خاطر، خليل إبراهيم، مكانة الصحيحين، ط ١، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٤٠٢هـ.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د ط) دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
النفيس، أحمد راسم، بيت العنكبوت، ط ١، دار المحجة البيضاء، بيروت، ١٤٣٠هـ.

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، التلخيص شرح الجامع الصحيح، تحقيق: نظر الفاريابي، ط ١، دار طيبة، الرياض، ١٤٢٩هـ.

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، تحقيق: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

ياسين، عبد الجواد، السلطة في الإسلام، ط ٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٠م.